الفصل الرابع

آليات قياس الفساد

obeikandl.com

obeikandl.com

أنشطة الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية لمكافحة الفساد

تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على مكافحة الفساد باعتباره أحد الأهداف الرئيسية لوجودها وباعتبار الفساد عنصراً رئيسياً في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية .

وتتشاور الوكالة الأمريكية مع عدد من الجهات الأخرى التي تعمل على مكافحة الفساد وغيره من أشكال النشاط الإجرامي الأخرى وتشمل الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الوكالة ما يأتى :

١- زيادة الوعي بتكاليف الفساد :

أحد العناصر الرئيسية التي يركز عليها نشاط الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هي زيادة الوعي لدى الإدارة السياسية لمكافحة الفساد واتخاذ تدابير من أجل الحد من أثاره ، **وتعمل الوكالة على :**

١- تعميم ونشر الإجراءات التي تتبع في مختلف البلاد .

٢- إجراء دراسات عن أشكال الفساد المختلفة .

٣- عمل ورش عمل عن النزاهة والاستقامة .

٤- تدعيم المنظمات غير الحكومية التي تعمل على مكافحة الفساد .

٥- تشجيع المراقبة المدنية للفساد .

٦- توفير التدريب في العمل الصحفي لكشف الفساد .

٧- تشجيع جهود القطاع الخاص لمنع الفساد .

٨- تشجيع التعاون والمؤتمرات الدولية .

٢- تشجيع الحكم الصالح (غير الفاسد) :

تحسين الشفافية وزيادة نطاق الإشراف أحد العناصر التي تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تحقيقها في الدول النامية وذلك من خلال أنشطة أساسية مثل :

١- نظم الإدارة المالية المتكاملة .

٢- دعم المؤسسات المالية بإحداث الطرق التكنولوجية .

٣- دعم وكالات مكافحة الفساد بالتكنولوجية المتقدمة .

٤- إيجاد حوافز جديدة لمسئولي الحكومة من خلال الالتزام بالمبادئ الأخلاقية.

٥- الكشف عن الأوضاع المالية للموظفين العموميين قبل تسلم مهامهم الحكومية .

٣- تدعيم الجهاز القضائي :

أثبتت مراجعة حالات الفساد في كل بلدان العالم أنه عندما تكون المنظمات العدلية ممثلة في القضاء وأجهزة النيابة العامة وأجهزة الشرطة

المسئولة عن تنفيذ الأحكام أو التحقيق في أعمال الفساد ضعيفة وغير قادرة على التحقيق في الأعمال الإجرامية وملاحقتها وإنفاذ القانون فإن الفساد يزدهر وينتشر بسرعة فائقة ، لذلك تعمل برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تقوية تلك الأنظمة عن طريق تدعيم الآتى :

١- تدعيم وضع قوانين جنائية مناسبة .

٢- تدعيم وضع قوانين مكافحة الفساد .

٣- تدريب ممثلي النيابة العامة والقضاء .

٤- تحسين إدارة المحاكم لمنع التلاعب بالسجلات .

٥- اختصار مدد الانتظار للنظر في الدعاوى .

٤- تخفيف سيطرة الحكومة على الاقتصاد :

تمارس الحكومات عدد من الوظائف السيادية والتي يترتب عليها فرض التعريفات الجمركية وغيرها ومنح التراخيص ووضع قيود على أسعار العملات ، وبرامج لدعم بعض السلع والمواطنين ، وتوفير الخدمات الحكومية بأسعار معينة والقيام بعمليات الشراء والبيع للمستلزمات والخدمات الحكومية ويرى البعض أن ذلك يؤدى إلى توفير فرص إساءة الاستخدام وظهور الفساد وتعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تقليص تلك الفرص من خلال رفع القيود وإلغاء اللوائح التنظيمية وإلغاء اللوائح التنظيمية وإلغاء القيود على التراخيص والخصخصة وإجراء المشتريات عن طريق

obeikandl.com

المنافسة .

الخطوات التنفيذية من جانب الوكالة :

اتخذت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عدد من الخطوات لتشجيع جهود مكافحة الفساد وأول هذه الخطوات أنشأ لجنة عمل لمكافحة الفساد يشارك فيها مسئولون عن الشئون الاقتصادية والديمقراطية وتجتمع شهرياً .

أنجزت اللجنة "مركز الديمقراطية والحكم " دليل مكافحة الفساد الصادر عن الوكالة .

كذلك تؤيد الوكالة جهود منع الفساد من خلال منحة مكتب منظمة الشفافية الدولية Transparency international .

وتبرز الوكالة جهوداً مكثفة لمكافحة الفساد مع منظمة الشفافية الدولية في تسع دول هي بنغلاديش ، وبنين وبلغاريا وكولومبيا ، والدومينكان وغانا وموزمبيق والفلبين وأوكرانيا .

وبدء مكتب دول أمريكا اللاتينية ودول حوض بحر الكاريبى مشروع لتحسين الإدارة المالية الإقليمية ويصدر نشرة إخبارية بعنوان المساعلة / مكافحة الفساد وينظم مؤتمرات عن الفساد كما يوفر مساعدات تقنية .

كذلك أنشأ مكتب أوربا الشرقية / الدول حديثة الاستقلال لجنة عمل لمكافحة الفساد وطور إستراتيجية لمكافحة الفساد .

كما خصص مكتب آسيا / الشرق الأدنى مبلـــغ ٢٠٠ الـــف دولار لتطوير إستراتيجية لمكافحة الفساد .

وتراعى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالاشـــتراك مـــع منظمـــة التعاون الاقتصادي والتنمية لمتابعة تطبيق معاهدة مكافحة الرشوة التي وقعت في ديسمبر ١٩٩٧م .

كما يدعم المفتش العام للوكالة جهود مكافحة الرشـــوة مـــن خـــلال التعاون مع منظمات المراجعة العليا في الدول النامية وتزويـــدها بـــالموارد والخبرة وتدريب العاملين بها لتكون خط الدفاع الأول في البلاد التي تتلقـــى مساعدة وكالة التنمية في محاربة الإسراف وسوء الإدارة والفساد .

openkandl.com

منظمة الشفافية الدولية

Transparency international

منظمة الشفافية الدولية منظمة غير حكومية دولية ، تضم حالياً فروعاً في ١٠٠ دولة وأمانتها العامة في برلين بالمانيا وهى منظمة رائدة في تكرسها لمكافحة الفساد .

وتنشر المنظمة تقارير سنوية عن حالة الفساد في بعض الدول (دولة في عام ٢٠٠١ ، ١٨٠ دولة في عام ٢٠٠٧ ، و١٨٠ دولة عام ٢٠٠٨) .

كما تنشر المنظمة مؤشر مدركات الفساد في تلك الدول وترتيب تلك الدول علم مسلم الفساد العالمي .

كذلك تنشر المنظمة جهودها خلال العام لمكافحة الفساد في كافة أنحاء الدول التي توفر بيانات أساسية عن الفساد .

كذلك تنشر المنظمة توصياتها ورؤيتها لمكافحة الفساد في دول العالم المختلفة .

وفى هذا الجزء من الدراسة سوف نعرض المقياس وبعض تقارير المنظمة ثم نعرض بعض التحليلات لنتائج التقارير وتقييم لمؤشر قياس

مدركات الفساد الذى تعتمد عليه المنظمة ومدى الشفافية والنزاهة في إجراءات القياس .

مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions index

مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية يقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك المسئولين في الدولة والسياسيين لوجود الفساد وهو مؤشر مركب يعتمد على البيانات ذات الصلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة حسنة السمعة ، وهو يعكس آراء أصحاب الأعمال والمحليين من جميع أنحاء العالم متضمناً المتخصصين من نفس الدولة الجاري تقييمها .

معيار قياس النزاهة- الفساد لمنظمة الشفافية الدولية :

مؤشر النزاهة - الفساد مؤشر مركب يعتمد على عدة استقصاءات لآراء الخبراء عن إدراكهم للفساد في القطاع العام في ١٦٣ دولة حول العالم

ويقيم المؤشر الدول على مقياس من صفر إلى عشرة حيث يشير الصفر إلى مستويات عالية من إدراك الفساد وعشرة تمثل أقل إدراك للفساد وأعلى درجة للشفافية والنزاهة .

تعريف الفساد بالنسبة للمؤشر :

يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة ، وتطرح الاستقصاءات المستخدمة في أعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية مثل قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة .

ولا تميز المصادر بين الفساد الإداري والفساد السياسي أو بين الفساد الصغير والفساد الكبير .

طبيعة المؤشر :

مؤشر مدركات الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية يقيم ويرتب الدول طبقا لدرجة ادراك المسئولين فى الدولة والسياسيين لوجود الفساد ، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة حسنة السمعة وتقول منظمة الشفافية الدولية ان المقياس يعكس اراء اصحاب الاعمال والمحللين من جميع انحاء العالم متضمنا المتخصصين من نفس الدولة الجارى تقيمها[١٥]

---

[15] هذا رأى المنظمة نفسها والذى يختلف معه المؤلف

obeikandl.com

يعتمد المؤشر على قياس إدراك المقيمين للفساد وليس على وقائع فساد فعلية .

وترى منظمة الشفافية الدولية أنه من الصعب تقديم مستويات الفساد في مختلف الدول بناء على الخبرة العملية التجريبية ، كالمقارنة بين عدد الدعاوى أو القضايا المعروضة على المحاكم بين بلد وآخر أن تلك المعلومات لا تدل على مستويات الفساد الحقيقية بل تدل على نوعية المدعين العاملين ونوعية المحاكم أو أساليب وسائل الإعلام في الكشف عن الفساد .

وترى منظمة الشفافية الدولية أن الأسلوب الوحيد لجمع المعلومات بغرض المقارنة هو البناء على خبرة ورؤية أولئك الأكثر تصادماً بشكل مباشر مع واقع الفساد في دولة ما .

دوافع الاهتمام بنتائج مقياس مدركات الفساد :

لا يأتى اهتمام المؤلف بنتائج مؤشر مدركات الفساد الذى تنشره منظمة الشفافية الدولية إلى الاعتقاد بمصداقية هذا المقياس أو أنه يعكس حالة الشفافية ــ الفساد الحقيقية في دول العالم إنما يرجع إلى عدد من العوامل منها :

١- أن البعض يمكن أن يعتقد أن ذلك المقياس تعبيراً صادقاً عن حالة الفساد في العالم ويعتمد عليه في تكوين اتجاهاته وميوله ورؤيته

الفكرية عن حالة دول العالم عندما يتعرض لها بالنقد أو التقييم .

٢- أن المنظمة تحاول أن تولد لدى المتلقين للمقياس إحساساً عاماً بأن المقياس بني على أسس علمية سليمة ، وهذا ما لا يمكن التأكد منه في ظل البيانات الحالية المتاحة .

٣- أن منظمة الشفافية الدولية تحاول التأثير على المنظمات الدولية كالبنك الدولي للتعمير وصندوق النقد الدولي لأخذ نتائج تقارير المنظمة في الاعتبار عند اتخاذ قراراتهما وخصوصاً فيما يتعلق بالمساعدات الدولية والقروض الإنمائية .

٤- أن التحليلات التي أجراها المؤلف على نتائج تلك المؤشرات تقدم دليلاً على أن تلك النتائج تخضع لاعتبارات سياسية وأيديولوجية وتحاول بعض القوى العالمية استخدامها كوسيلة ضغط على قوى أخرى للتحكم في إرادتها السياسية ومواقفها السياسية من بعض القضايا الدولية .

تقارير منظمة الشفافية الدولية

أولاً : تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٦ :

صدر التقرير في ٢٠٠٦/١١/٦ في لندن .

ضمت قائمة منظمة الشفافية الدولية ١٦٣ دولة استناداً إلى مستوى الفساد بين مسئولي القطاع العام ورجال السياسة وكانت نتائج التقرير كالآتي :كانت العشرة دول الاكثر شفافية ونزاهه والاقل فساد هى[١٦]

حصلت كل من فنلندا وأيسلندا ونيوزيلندا المرتبة الأولى بين أنزه الدول وحصلت كل منها على ٩,٦ درجة .

احتلت الدنمارك ٩،٥ وسنغافورة٩،٤ والسويد٩،٢ وسويسرا ٩،١ المراتب من ٤ إلى ٧ بين أكثر الدول نزاهة بتقدير اعلى من ٩ درجة من عشرة درجات ، بينما كانت النرويج (٨،٨) واستراليا (٨،٧) وهولندا (٨،٧)

أوضح التقرير أن هايتى أشد الدول فساداً ، فقد حصلت على ١,٨ نقطة تلتها العراق ثم غنيا وميانمار الذين تقاسما المركز قبل الأخير ١,٩

---

١٦ نتيجة المؤشر تتعلق بتصورات وجود درجة الفساد كما يراها رجال الاعمال والباحثون وتتراوح بين ١٠ (نظيف جداً) و ٠ (فاسد جدا)

نقطة لكل منهما ، بينما تقاسمت بنجلاويش وتشاد والكونغو الديمقراطية والسودان المركز الثالث كأسوأ الدول فساداً .

وبالنسبة للدول العربية فقد احتلت الإمارات المركز الأول عربياً كأكثر الدول العربية نزاهة ، ولكنها جاءت في الترتيب ٣١ على المستوى العالمي وتلتها قطر عند الترتيب ٣٢ عالمياً واتت السعودية في المركز السبعين عالمياً ولتحتل المركز التاسع عربياً .

وجاء ترتيب الدول العربية على الصعيد العالمي في قائمة ٢٠٠٦ كالتالي [١٧]:

الإمارات (٣١) ، قطر (٣٢) ، البحرين (٣٦) ، عمان (٣٩) ، الأردن (٤٠) ، الكويت (٤٥) ، تونس (٥١) ، لبنان (٦٣) ، السعودية (٧٠) ، المغرب (٧٩) ، الجزائر (٨٤) ، سوريا (٩٣) ، ليبيا (١٠٥) ، اليمن ، (١١١) ، السودان (١٥٦) ، العراق (١٦٠) .

وبالنسبة لدول القوى الكبرى ..

فقد جاءت ألمانيا في المركز (١٦) ، واليابان (١٧) ، وفرنسا (١٨) ، والولايات المتحدة (٢٠) ، وشغلت معها نفس المركز كل من شيلي وبلجيكا ، بينما كل من البرازيل والصين احتلت المركز (٧٠) وروسيا (١٢١) .

---

[17] يمكن ترتيب البلد من اعداد سلم المؤشر ولكن رقم نتيجة البلد اهم كثيرا فى الدلالة على مستوى الفساد المدرك اما ترتيب الدولة فقد يتغير لمجرد دخول دول جديدة او خروج دول اخرى

obeikandl.com

ويلاحظ في تقرير فساد عام ٢٠٠٦ اختفاء عدد من الدول ، ومن هذه الدول أفغانستان ، والصومال ، وفلسطين نظراً لعدم كفاية البيانات عنها

العلاقة بين الفقر والفساد في تقرير ٢٠٠٦:

سجلت جميع الدول ذات الدخل المنخفض وجميع الدول الأفريقية باستثناء دولتين نقاط دون الخمس نقاط الأمر الذى يدل على أنها تواجه مستويات عالية في الفساد الداخلي .

كانت أنزه الدول الأفريقية بوتسوانا واحتلت المركز الـ٣٧ في القائمة وجنوب أفريقيا (٥١) وناميبيا (٥٥) وكانت نيجيريا بين أسوأ الدول احتلت المركز ١٤٢ .

تقرير منظمة الشفافية الدولية ٢٠٠٧م

صدر التقرير فى برلين فى ٢٦ سبتمبر عام ٢٠٠٧

التغييرات في نتائج مؤشر الفساد لعام ٢٠٠٧م :

أشار مؤشر مدركات الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٧ إلى أن الفرق بالنسبة لإدراك ظاهرة الفساد بين الدول الفقيرة والغنية ما يزال كبيراً كما كان عليه من قبل ويجب على الدول المتطورة والنامية تحمل المسئولية للحد من الفساد ومواجهة ظاهرة العرض والطلب .

وأوضح المؤشر أن هناك علاقة قوية وواضحة بين الفساد

والفقر في نتائج المؤشر لعام ٢٠٠٧ ، حيث أن ٤٠% تقريباً من الدول حصلت على نتيجة أقل من ثلاث نقاط ، وجميع هذه الدول منخفضة الدخل كما وصفها البنك الدولي .

كانت أقل عشرة دول في مدركات الفساد هي :

الصومال[18] ١,٤ ــ ميانمار ١,٤ ــ العراق ١,٥ ــ هايتى ١,٦ أوزبكستان ١,٧ ــ تونجا ١,٧ ــ السودان ١,٨ ــ تشاد ١,٨ ــ أفغانستان ١,٨ ــ لاوس ١,٩ .

بينما كانت أكثر عشرة دول في الشفافية والنزاهة طبقاً لجدول مدركات الفساد هي :

الدنمرك ٩,٤ ــ فنندا٩,٤ ــ نيوزيلاند ٩،٤ ــ سنغافورة ٩،٣ – السويد ٩،٣ – ايسلاند ٩،٢–النذرلاند ٩،٠ ــ سويسرا ٩ ــ كندا ٨,٧ ــ النرويج ٨,٧ .

أوضح التقرير أن بعض الدول أفضل في مؤشر مدركات الفساد من سابقها وتشمل نامبيا ، سيشل ، جنوب أفريقيا ، سويسرا ، وتعكس هذه

---

18 بالرغم من ان ادراك الفساد فى الصومال هو الاعلى ألا ان ذلك لا يشير الى ان الصومال هو البلد الاكثر فساد او ان الصوماليين هم الشعب الاكثر فسادا حيث ان الغالبية العظمى من الناس هم ضحايا الفساد وليس مرتكبيه ولكن الفساد يمكن ان يكون من عدد محدود من الاقراد الاقوياء وفشل القادة والمؤسسات فى مراقبة ومنع الفساد لا يعنى ان تلك الدولة او الشعب الاكثر فسادا فى العالم

النتائج التطور الإيجابي لمكافحة الفساد في أفريقيا وتبين أن الإرادة السياسية والإصلاح يمكن أن تقلل من درجات الفساد .

ذلك فإن هناك دول قد حدث لها تدهور في مؤشر الفساد هي النمسا والبحرين ، الأردن ، لاوس ، ماكاو ، مالطا ، عمان ، باباو ، وتايلاند .

وتنحصر الدول التي أحرزت نتائج أفضل هذه السنة بين جنوب وشرق أوروبا يرجع إلى جهود الاتحاد الأوروبي في مكافحة الفساد ومن الدول التي أحرزت تقدماً كوستاريكا ، إيطاليا ، مقدونيا ، رومانيا ، سورينامى .

كما استطاعت عدد من الدول الفقيرة احتواء نسبة الفساد لتحوز نتيجة أفضل في مؤشر مدركات الفساد ومن ضمن هذه الدول بوتوانا ، كيب فيردى ، تشيلى ، دومينيكا ، استونيا ، غانا ، ساموا ، سينغال ، واروجواى .

وأن ما وصلت اليه هذه الدول يقدم لنا مؤشراً عن إمكانية الإفلات من حالة الفقر والفساد .

كذلك أعدت منظمة الشفافية الدولية قائمة بأسماء زعماء سابقين اتهموا بسرقة شعوبهم منهم رئيس الفلبين الأسبق فرنادو ماركوس الذى جمع ما يصل إلى عشرة مليارات دولار ورئيس زائير الأسبق موبوتو سيس سيكو والرئيس النيجيري الأسبق سانى أباتشا وجمع كل منهم حوالى خمسة مليارات دولار .

تتراوح الرشاوى التي يحصل عليها موظفو الحكومة في الدول النامية ما بين ٢٠-٤٠ مليار دولار سنوياً أو ما بين ٢٠-٤٠% من المساعدات الرسمية للتنمية .

تقرير منظمة الشفافية الدولية ٢٠٠٨م :

تحليل لنتائج عام ٢٠٠٨م :

احتوى المؤشر على ١٨٠ بلداً (وهو نفس عدد الدول التي احتواها مؤشر عام ٢٠٠٧) .

تشارك كل من الدنمارك ونيوزيلندا والسويد بأعلى الدرجات ٩,٣ يليها مباشرة سنغافورة ٩,٢ ، **وتأتى العشرة دول الأكثر نزاهة والأقل فساداً على مستوى العام بالترتيب الآتى :**

الدنمارك ٩,٣ ــ السويد ٩,٣ ــ نيوزيلاند ٩,٣ ــ سنغافورة ٩,٢ ــ فنلندا ٩,٠ ــ سويسرا ٩,٠ ــ إيلاند ٨,٩ ــ هولندا ٨,٩ ــ استراليا ٨,٧ ــ كندا ٨,٧ .

كما تحتل الصومال المرتبة الأخيرة (١,٠) ويتقدمها بشكل طفيف كل من العراق وميانمار (١,٣) وهايتى (١,٤) .

وتأتى العشرة دول الأكثر فساداً في العام بالترتيب الآتى :

الصومال ١,٠ ــ ميانمار ١,٣ ــ العراق ١,٣ ــ هايتى ١,٤

obeikandl.com

ـ أفغانستان ١,٥ ـ السودان ١,٦ ـ تشاد ١,٦ ـ غنيا ١,٦ ـ غنيا الاستوائية ١,٧ ـ جمهورية الكنغو الديمقراطية ١,٧ .

وهناك دول حدث بها تغير كبير على مؤشر وهى :

بلغاريا ـ بوروندى ـ جزر المالريف ـ المملكة المتحدة ـ النرويج

وفى المقابل هناك دول حدث بها تحسن إحصائي كبير خلال العام وهى ألمانيا ـ قبرص ـ جورجيا ـ موريشيوس ـ نيجيريا ـ عمان ـ قطر ـ كوريا الجنوبية ـ تونغا ـ تركيا .

توصيات تقرير مؤشر الفساد لعام ٢٠٠٨م :

كشف تقرير الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية عن استمرار تفاقم معدلات الفساد العالية في الدول ذات الدخل المنخفض إلى حد وصف بأنه كارثة إنسانية مستمرة وعلى خلفية تواصل فضائح الشركات في الدول الغنية التي تراجع مؤشر الفساد فيها .

وكانت أهم توجيهات المنظمة تنصب على المجالات الآتية :

تدعيم الرقابة والمساءلة :

يتطلب تحدى كبح جماع الفساد مؤسسات مجتمعية وحكومية عالية

سواء في الدول مرتفعة الدخل القومي أو الدول منخفضة الدخل القومي.

وتظهر الدول الغنية دلائل على عدم كفاية تنظيم القطاع الخاص من حيث معالجة الرشوة في الخارج من هذه الدول ، كما تقسم أيضاً بضعف الرقابة على المؤسسات والمعاملات المالية .

كما تعانى الدول الفقيرة من الفساد وعدم فعالية الهيئات القضائية والرقابة البرلمانية .

وترى هوغيت لابل :

أن القضاء على الفساد يتطلب رقابة قوية من خلال البرلمانات ومؤسسات تنفيذ القانون ووسائل إعلام مستقلة ومنظمات مجتمع مدني نشطة . وفى الدول التي تضعف فيها هذه المؤسسات يخرج الفساد عن نطاق السيطرة مما يكون له عواقب سيئة على الأفراد العاديين وعلى العدالة وعلى تحقيق المساواة في المجتمع بشكل أوسع .

عدم فعالية الحملة العالمية لمكافحة الفقر :

يعرقل انتشار الفساد في "الدول ذات الدخل المنخفض" جهود المكافحة الدولية للفقر ، كما يهدد أيضاً بعرقلة تحقيق أهداف الأمم المتحدة التنموية.

ووفقاً لهذا التقرير يؤدى بقاء الفساد بدون رادع إلى إضافة مبلغ ٥٠

مليار دولار أميركي إلى تكاليف تحقيق أهداف التنمية بشأن المياه والمرافق الصحية ــ أي ما يقارب من نصف الإنفاق السنوي على المعونات .

ويوصى التقرير بالآتى :

- الدعوة إلى مضاعفة جهة مكافحة الفساد في الدول ذات الدخل المنخفض .
- الدعوة إلى إتباع نظام مركز ومنسق أكثر من جانب الجهات المانحة الدولية لضمان تصميم مساعدات التنمية من أجل تدعيم جهود مكافحة الفساد مثل تدعيم مؤسسات الحكم والرقابة في البلاد المستقبلة للمعونات وحماية الأموال المقدمة لمعونات من سوء الاستخدام ومن الرشاوى .

مدى فعالية اتفاقية تجريم الرشوة الخارجية :

أن ما أظهره المؤشر من زيادة الفساد في الدول الغنية المصدرة وكذلك دول الاتحاد الأوروبي وفق مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨ يوضح عدم الالتزام الحكومى الكامل بمناهضة الفساد والخاص بسلوك الشركات في الخارج من أجل تملك الأعمال التجارية (دفع رشاوى لشراء الشركات التي تقوم الدول الأخرى بخصخصتها) وكذلك في إدارة الأعمال التجارية .

هذا بالإضافة إلى المخاوف الداخلية بشأن بعض القضايا مثل دور المال في السياسة (التمويل غير القانوني للحملات الانتخابية) .

كما يشير استمرار ظهور فضائح الرشوة الأجنبية الفشل الكبير لأكثر دول العالم ثراء في الوفاء بوعود المساءلة المتبادلة في مناهضة الفساد .

أن تطبيق اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة والتي تجرم الرشوة الخارجية من جانب الشركات في الدول الأعضاء في المنظمة والذي هو ساري المفعول منذ عام ١٩٩٩ لا يزال متفاوتاً من دولة إلى أخرى ، أن عدم تطبيق هذا الاتفاق يؤدى إلى تقويض مصداقية دعوات الدول الغنية لحث الدول ذات الدخل المنخفض بالقيام بالمزيد من الأعمال لمقاومة الفساد .

مؤشر مدركات الفساد لدول الوطن العربي لعام ٢٠٠٨م :

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتسم بالحقائق الآتية بشأن الفساد :

- يوجد ١١ دولة أحرزت أقل من ٥ علامات على المؤشر مما يشير إلى مشكلة فساد خطيرة في دول الوطن العربي طبقاً للجدول رقم ( ) .
- يوجد ٥ دول فقط أحرزت ما يزيد عن ٥ علامات هي (قطر ٦,٥ ــ الإمارات العربية المتحدة ٥,٩ ــ عمان ٥,٥ ــ البحرين ٥,٤ ــ الأردن ٥,١) .

وتوضح نتائج التقرير أنه بالرغم من الفساد وانعدام الشفافية

يشكلان تحدياً أساسياً أمام تنمية المنطقة ، فإن النقاش المتزايد بشأن قضية الفساد يسير ببطء ولكن بثبات نحو خطوات الإصلاح الهيكلي .

ويرى التقرير أن مواجهة الفساد باعتباره العقبة الأساسية أمام التنمية بدأ من المغرب ومروراً بمصر ولبنان والأردن والكويت واليمن وحتى فلسطين بالرغم من عدم إدراجها في مؤشر الفساد العام .

ويظهر مؤشر الفساد لعام ٢٠٠٨م مستويات أقل من الفساد في قطر والإمارات العربية المتحدة وعمان والبحرين والأردن.

ولم يتضح بعد إذا ما كان التحسين في دول الخليج الغنية بالنفط والغاز ناتج عن :

١- زيادة في الإرادة السياسية لمكافحة الفساد .

٢- قدرة الفوائض الكبيرة التي تغذى التنمية الاقتصادية على إخفاء الآثار السلبية للفساد .

وفى الإمارات تناقص عدد المسئولون التنفيذيون الذين يتورطون في قضايا فساد بالإضافة إلى تعزيز دائرة المراجعة المالية .

أما الأردن فإنها أظهرت رغبة واسعة في معالجة الفساد والذي أثر على مؤشرها من ٤,٧ عام ٢٠٠٧ إلى ٥,١ عام ٢٠٠٨ .

أما العراق فإنها تعانى من عدم سيادة القانون وعدم منع الفساد

وضعف المؤسسات الوطنية .

تراجع مؤشر الفساد في الدول الغنية عام ٢٠٠٨م :

أشار التقرير إلى تراجع مكانة دول غنية على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨ وهذا يعنى تعرض قوة آليات الرقابة للخطر في الدول الأكثر ثراء ، كما أن تلك الدول تتسم بمستويات متفاوتة من تنفيذ القوانين مما يثير القلق ويحتاج الأمر إلى نظام أكثر صرامة لمعالجة الفساد.

الفساد والفقر في تقرير عام ٢٠٠٨ :

أشار مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية إلى الارتباط والصلة بين الفقر وفشل المؤسسات والابتزاز وذلك باحتواء المؤشر على البلدان التي تظهر أعلى مستويات الفساد وهى (الصومال ١ ، ميانمار ١,٣ ، هايتى ١,٤) .

وفى أشد الدول فقراً ، تعنى فيها مستويات الفساد الفرق بين الحياة والموت.

وترى رئيسية منظمة الشفافية الدولية أن استمرار ابتلاء الكثير من المجتمعات بالمستويات العالية من الفساد والفقر قد بلغ حد الكارثة الإنسانية المستمرة بشكل يجب مواجهته .

وأشار مؤشر مدركات الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٧ إلى أن الفرق بالنسبة لإدراك ظاهرة الفساد بين الدول الفقيرة

والغنية ما يزال كبيراً كما مضى عليه الحال سابقاً .

وأوضح التقرير أن هناك علاقة قوية وواضحة بين الفساد والفقر ، وأن نتائج ٤٠% من الدول حصلت على نتيجة أقل من ثلاث نقاط وجميع هذه الدول منخفضة الدخل كما وضعها البنك الدولي حيث كانت الصومال وميانمار هل أدنى درجات الشفافية وقدرها ١,٤ درجة من ١٠ درجات . بينما الدول الغنية مثل الدنمارك وفنلندا ونيوزيلاندا تربعت على قمة المؤشر بتقدير ٩,٤ من ١٠ درجات .

دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية – الفساد

في بعض دول العالم

الشفافية ــ الفساد في الدول اللاتينية (فرنسا ــ أسبانيا ــ إيطاليا) :

تضم دول اروبا اللاتينية كل من فرنسا وايطاليا وموناكو والبرتغال وسان ماران والفاتيكان

يعرض مؤشر الفساد في الدول اللاتينية (فرنسا ــ أسبانيا ــ إيطاليا) معدلات شفافية تلي في الدرجة معدلات الشفافية في الدول الأكثر نزاهة في العالم مثل الدنمارك والسويد ونيوزبلاند وسنغافورة وفلندة وسويسرا وهولاندا واستراليا وكندا

وهذه المعدلات مرتفعة بالمقارنة بمعدلات الفساد في روسيا والصين والدول النامية ودول الاتحاد السوفيتى السابق .

وتأتى في مقدمة هذه الدول فرنسا التي شهدت انخفاض في معدل الفساد من عام ٢٠٠٧ حيث كان المعدل ٧,٣ وانخفض في عام ٢٠٠٨ إلى ٦,٩ .

FRANCE
Régions :
NORD - PAS-DE-CALAIS
PICARDIE
HAUTE-NORMANDIE
BASSE-NORMANDIE
BRETAGNE
PAYS-DE-LA-LOIRE
CENTRE
ÎLE-DE-FRANCE
BOURGOGNE
CHAMPAGNE-ARDENNE
ESPAGNE
Provinces :
ASTURIES
CANTABRIE
PAYS-BASQUE
NAVARRE
RIOJA
ESTRAMADOURE
PORTUGAL
LISBONNE
VALLÉE DU TAGE
ALENTEJO
ALGARVE
LORRAINE
ALSACE
FRANCHE-COMTÉ
RHÔNE-ALPES
AUVERGNE
LIMOUSIN
POITOU-CHARENTES
AQUITAINE
MIDI-PYRÉNÉES
LANGUEDOC-ROUSSILLON
PROVENCE - ALPES - CÔTE D'AZUR
CORSE
GALICE
CASTILLE ET LEON
NORD
CENTRE
CASTILLE LA MANCHE
ANDALOUSIE
MANCHE
BELG
ALLEMAGNE
FRANCE
SUISSE
ESPAGNE
MADRID
ANDORRE
CATALOGNE
ARAGON
VALENCE
MURCIE
BALEARES
Minorque
Majorque
Ibiza
CORSE
MONACO
VATICAN
ITALIE
ITALIE
Régions :
FRIOUL-VÉNÉTIE
JULIENNE
VÉNÉTIE
TRENTIN-HAUT ADIGE
LOMBARDIE
VAL D'AOSTE
PIÉMONT
LIGURIE
ÉMILIE - ROMAGNE
TOSCANE
OMBRIE
MARCHES
LATIUM
ABRUZZES
MOUSE
CAMPANIE
POUILLES
BASILICATE
CALABRE
SARDAIGNE
SICILE
MER TYRRHÉNIENNE
MER ADRIATIQUE
MER MÉDITERRANÉE
ALBANIE
CROATIE
SLOVÉNIE
AUTRICHE
SAINT-MARIN
200 km

شكل رقم (1)

التغيرات فى مدركات الفساد لدول اروبا اللاتينية وبريطانيا من عام 2001-2008

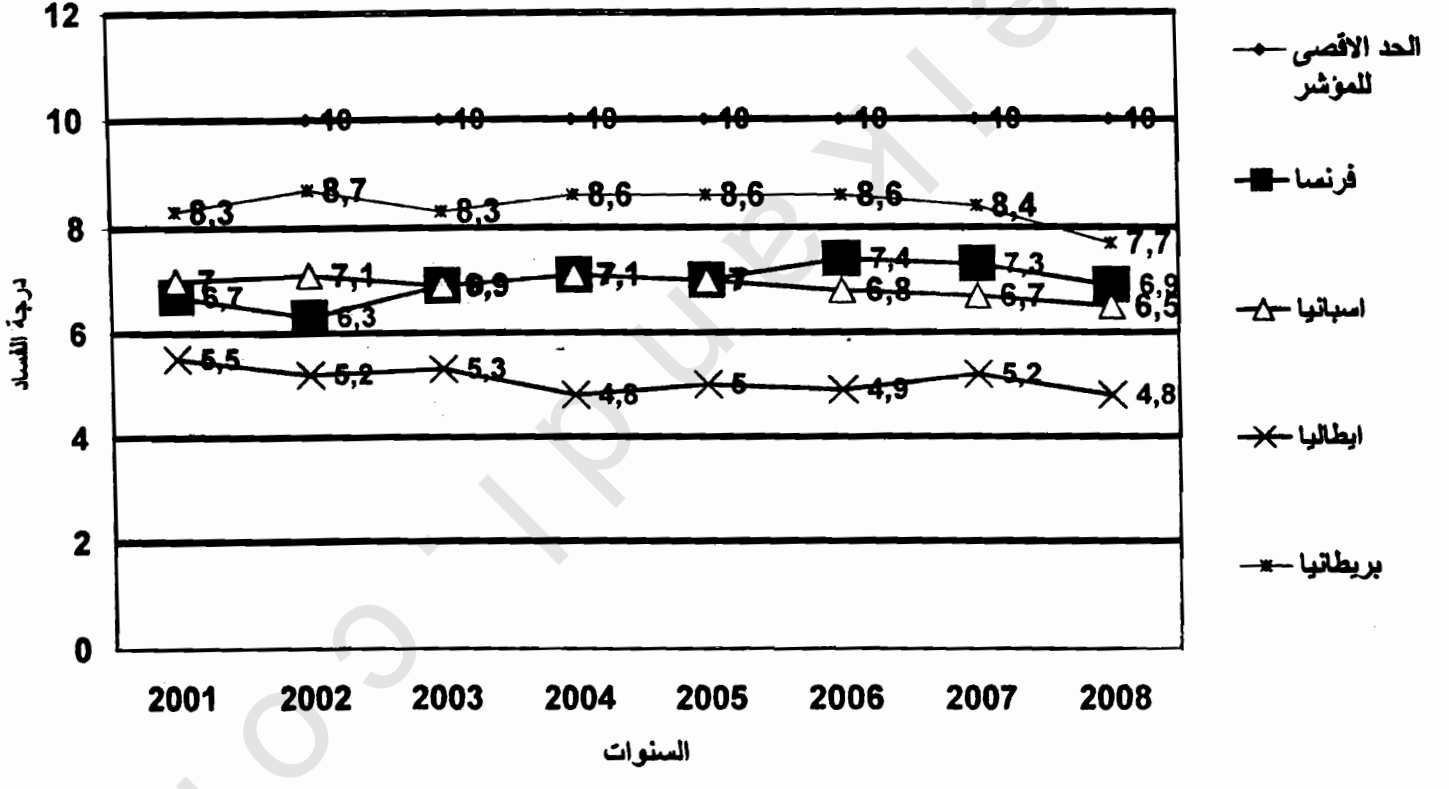

فرنسا

عاصمتها باريس تبلغ مساحتها ٥٤٧٠٢٦ كم كما يبلغ عدد سكانها (عام ١٩٩٨)) ٥٨٣٣٣ مليون نسمة وتبلغ الكثافة السكانية للكيلـــومتر المربع ١٠٦,٦ ومعدل النمو السنوي .٥% ونسبة عدد سكان المدن ٧٢,٨%

وكمؤشر للحالة الثقافية يبلغ عدد الكتب التي تنـــشر ســـنويا ٤٥٣١١ كتاب والحالة الاقتصادية لفرنسا جيدة حيث يبلغ الدخل القـــومي ١٥٤٨,٢ مليار دولار ،

كما يبلغ الدخل القومي لكل فرد ٢٠٥١٠ دولار بمعدل نمو سنوي في عـــام ١٩٩٦ مقداره ١,٣% سنويا

تصل نسبة التضخم السنوي ١,٧% ومعدل البطالة ١٢,٤% من عـــدد السكان

وتنفق فرنسا على التعليم ٥,٨% من الدخل القومي كما تنفـــق علـــى الدفاع ٢,٥% سنويا وعلى البحوث والتنمية .٢,٣ % من الدخل القومي

يبلغ معدل الاستهلاك الفردي ٥١٥١ مليون دولار والنسبة المئوية للتغطيـــة ٥٣,٦%

بالنسبة للتجارة الدولية تصل واردات فرنسا إلـــى ٢٧٥٧٦٩ مليـــون دولار وتصل صادراتها إلى ٢٨٩٤١٦ مليون دولار

يصل الجيش الفرنسي ٢٣٦,٦ الف في القوات البريـــة و٦٣,٣ الـــف للقوات البحرية و٨٨,٦ للقوات الجوية طبقا لبيانات ١٩٩٨

مؤشرات مدركات الفساد لفرنسا منذ عام ٢٠٠١ – ٢٠٠٨

وتتراوح درجات الفساد في فرنسا من أقل درجة لها عـــام ٢٠٠٢ حيث كانت الدرجة ٦,٣ إلى أعلى معدل لها عام ٢٠٠٥ وقدره ٧,٥ وبوجه عام

وطبقاً لنتائج المؤشر فإن حالة الفساد في فرنسا تستمر في التحـــسن من عام ٢٠٠١ بمقدار ٦,٧ وتستمر في التحسن حتى عام ٢٠٠٥ لتصل إلى أعلى معدل لها وهى ٧,٥ ثم يبدأ الفساد يتزايد والشفافية تتناقص باســـتمرار بدرجة واحدة من عشرة عام ٢٠٠٦ ويستمر التناقص حتى يصل إلـــى ٦,٩ عام ٢٠٠٨ وهى أدنى درجة من الشفافية لفرنسا وأعلى درجة من الفساد .

ويوضح الجدول التالي مؤشرات الفساد لفرنسا من عام ٢٠٠١- ٢٠٠٨

جدول رقم (١)

مؤشرات درجة الفساد لفرنسا من عام ٢٠٠١-٢٠٠٨

السنة	*درجة الفساد	الانحراف المعياري أو **مدى الثقة	***عدد الدراسات	رتبة البلد	عدد الدول
٢٠٠١	٦,٧	٨.	٨	٢٣	٩١
٢٠٠٢	٦,٣		٨	٢٥	١٠٢
٢٠٠٣	٦,٩	١,١	١٢	٢٣	١٣٣
٢٠٠٤	٧,١	NA	١٢	٢٢	١٤٦
٢٠٠٥	٧,٥	NA	١١	١٨	١٥٩
٢٠٠٦	٧,٤	٧,٨-٦,٧	٧	١٨	١٦٣
٢٠٠٧	٧,٣	٧,٨—٦,٥	٦	١٩	١٨٠
٢٠٠٨	٦,٩	٧.	٦	٢٣	١٨٠

*درجة المؤشر تتعلق بتصورات درجة الفساد كما يراها رجال الأعمال والباحثين

**مدى الثقة يمثل مجموعة القيم الممكنة لنتيجة المؤشر لهذه الدولة والتي قد تختلف حسب درجة دقة المقياس ، مع احتمال ٥% ران تكون النتيجة فوق هذا المدى و٥% ان تكون أدناه

*** عدد الدراسات تشير إلى عدد الدراسات الإحصائية (الاستقصاءات) التي تمت لتقييم أداء هذه الدولة

المصدر : تقارير مؤشرات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية

ويوضح العرض السابق الحالة الاقتصادية والسكانية والسياسية

obeikandl.com

لفرنسا ٠ ٠عام ١٩٩٨)) قبل بداية مؤشر الشفافية ــ الفساد الــذى تــم نشره عام ٢٠٠١ .

كما يوضح الشكل رقم (١) التغير في مؤشر مدركات الفساد في فرنسا للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨ .

اسبانيا

عاصمتها مدريد وتبلغ مساحتها ٥٠٤٧٨٢ كم كما يبلغ عدد ســكانها (عام ١٩٩٨) ٣٩٦٧٤ مليون نسمة وتبلغ الكثافة السكانية للكيلومتر المربع ٧٨,٦ ومعدل النمو السنوي .٢% ونسبة عدد سكان المدن ٧٦%

وكمؤشر للحالة الثقافية يبلغ عدد الكتب التي تنــشر ســنويا ٤٤٢٦١ كتاب والحالة الاقتصادية لاسبانيا جيدة حيث يبلغ الدخل القــومي ٥٨٦,٢ مليار دولار ،كما يبلغ الدخل القومي لكل فرد ١٤٧٨٩ دولار بمعدل نمــو سنوي في عام ١٩٩٦ مقداره ٢,١% سنويا

تصل نسبة التضخم السنوي ٣,٢% ومعدل البطالة ٢١,٦% من عدد السكان

وتنفق اسبانيا على التعليم ٤,٧% من الدخل القومي كما تنفــق علــى الدفاع ١,٢% سنويا وعلى البحوث والتنمية .٨% من الدخل القومي

يبلغ معدل الاســتهلاك الفــردي ٣٠١٣ مليــون دولار والنــسبة المئويــة

للتغطية٣٣,٦%

بالنسبة للتجارة الدولية تصل واردات اسبانيا إلـــى ١٢١٧٨٤مليـــون دولار وتصل صادراتها إلى ١٠١٩٩٣ مليون دولار

يصل أعداد قوات الجيش الاسباني إلى ١٤٢ الف في القـــوات البريـــة ٣٦,١ الف للقوات البحرية و٢٨,٥ للقوات الجوية طبقا لبيانات ١٩٩٨

مؤشرات مدركات الفساد لاسبانيا منذ عام ٢٠٠١ – ٢٠٠٨

كان معدل مدركات الفساد لاسبانيا في عام ٢٠٠١ مقـــدارة٧,١ ثـــم انخفض قليلا إلى ٦,٩ عام ٢٠٠٢ ورجع إلى نفس المعدل عام ٢٠٠٤ وهو ٧,١ ثم انخفض إلى ٧ عام ٢٠٠٥

وفى عام ٢٠٠٦ انخفض إلى ٦،٨ وتابع الانخفاض عام ٢٠٠٧ إلـــى ٦,٧ وتابع الانخفاض عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٦،٥ ويوضح الجدول رقـــم (٢) التغير درجة الفساد من عام ٢٠٠١ –٢٠٠٨

جدول رقم (٢)

مؤشرات درجة الفساد لاسبانيا من عام ٢٠٠١-٢٠٠٨

السنة	*درجة الفساد	الانحراف المعياري أو **مدى الثقة	***عدد الدراسات	رتبة البلد	عدد الدول
٢٠٠١	٧	٧.	٨	٢٢	٩١
٢٠٠٢	٧,١	١	١٠	٢٠	١٠٢
٢٠٠٣	٦,٩	٨	١١	٢٣	١٣٣
٢٠٠٤	٧,١	-	١١	٢٣	١٤٦
٢٠٠٥	٧	-	١٠	٢٣	١٥٩
٢٠٠٦	٦,٨	٧,٢-٦,٣	٧	٢١	١٦٣
٢٠٠٧	٦,٧	٧-٦,٤	٥	٢٥	١٨٠
٢٠٠٨	٦,٥	١	٥	٢٨	١٨٠

*درجة المؤشر تتعلق بتصورات درجة الفساد كما يراها رجال الأعمال والباحثين

**مدى الثقة يمثل مجموعة القيم الممكنة لنتيجة المؤشر لهذه الدولة والتي قد تختلف حسب درجة دقة المقياس ، مع احتمال ٥% ران تكون النتيجة فوق هذا المدى و٥% ان تكون أدناه

*** عدد الدراسات تشير إلى عدد الدراسات الإحصائية (الاستقصاءات) التي تمت لتقييم أداء هذه الدولة

المصدر : تقارير مؤشرات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية

الشفافية ــ الفساد في أسبانيا :

تأتى أسبانيا في المرتبة الثانية في مؤشر الشفافية والفساد

obeikandl.com

في الدول اللاتينية بالرغم من أن مؤشر الشفافية والفساد عـام ٢٠٠١ كـان أعلى من مؤشر فرنسا في نفس العام بزيادة مقدارها ٠,٩ درجة .

ويتذبذب المؤشر في الزيادة والانخفاض ، ومنذ عام ٢٠٠٤ نتيجـة مؤشر الشفافية ــ الفساد إلى الانخفاض .

حيث يكون عام ٢٠٠٤ مقدار ٧,١ درجة ويستمر في التناقص حتى يصل إلى حدة الأدنى عام ٢٠٠٨ ليكون ٦,٩ درجة وهذا يعنى التناقص في الشفافية والتزايد في الفساد .

إيطاليـــــــــــــا :

عاصمتها روما وتبلغ مساحتها ٣٠١٢٢٥ كم كما يبلغ عدد سكانها ٠ ٠عام ١٩٩٨)) ٥٧٢٢٦ مليون نسمة وتبلغ الكثافة السكانية للكيلـومتر المربع ٦٦,٣ومعدل النمو السنوي ٠٦٠% ونسبة عدد سكان المدن ٦٦,٣%

وكمؤشر للحالة الثقافية يبلغ عدد الكتب التي تنشر سنويا٣٢٦٧٣كتاب والحالة الاقتصادية لايطاليا جيدة حيث يبلغ الدخل القومي ١٢٠٣,٣ مليـار دولار ،كما يبلغ الدخل القومي لكل فرد ١٩٩٩١ دولار بمعدل نمو سـنوي في عام ١٩٩٦ مقداره ٠,٨% سنويا

تصل نسبة التضخم السنوي ٢,٨% ومعدل البطالة ١١,٩% من عـدد

وتنفق ايطاليا على التعليم ٥,٢% من الدخل القومي كما تنفق على الدفاع ١,٧ % سنويا وعلى البحوث والتنمية ١,١ % من الدخل القومي

يبلغ معدل الاستهلاك الفردي ٥١٥١ مليون دولار والنسبة المئوية للتغطية ٥٣,٦%

بالنسبة للتجارة الدولية تصل واردات ايطاليا إلى ٢٠٦٩٠٠ مليون دولار وتصل صادراتها إلى ٢٥٠٨٠٠ مليون دولار يصل أعداد قوات الجيش الايطالي ١٦٧,٣ الف في القوات البرية ٤٤الف للقوات البحرية ٦٨للقوات الجوية طبقا لبيانات ١٩٩٨

مؤشرات مدركات الفساد في ايطاليا منذ عام ٢٠٠١ – ٢٠٠٨

كان معدل مدركات الفساد لايطاليا في عام ٢٠٠١ مقداره ٥,٥ وهو معدل أعلى قليلا من المتوسط

تعتبر إيطاليا أكثر الدول اللاتينية فسادا حيث تزيد درجة الشفافية ــ الفساد قليلاً عن المتوسط عام ٢٠٠١ بدرجة ٥,٥ وتستمر الدرجة في التناقص لتصل إلى أقل درجة شفافية عام ٢٠٠٤ بدرجة ٤,٨ .

ثم تبدأ في التذبذب من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨ بين الزيادة والنقص لتصل في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٤,٨ درجة مما ينتقل بالمؤشر إلى حالة الفساد بدلاً من حالة الشفافية والحد الأدنى لدرجة الشفافية ــ

الفساد خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨ هي ٤,٨ والحد الأقصى لدرجة الشفافية الفساد هي ٥,٢ التي تحققت عام ٢٠٠٢ .

جدول رقم (٣)

مؤشرات درجة الفساد لايطاليا من عام ٢٠٠١-٢٠٠٨

السنة	*درجة الفساد	الانحراف المعياري أو **مدى الثقة	***عدد الدراسات	رتبة البلد	عدد الدول
٢٠٠١	٥,٥			٣١	٩١
٢٠٠٢	٥,٢	١,١	١١	٣٥	١٠٢
٢٠٠٣	٥,٣	١,١	١١	٤٢	١٣٣
٢٠٠٤	٤,٨	-	١٠	٤٠	١٤٦
٢٠٠٥	٥		٩	٤٥	١٥٩
٢٠٠٦	٤,٩	٥,٤-٤,٤	٩	٤١	١٦٣
٢٠٠٧	٥,٢	٤,٧-٥,٧	٦	٥٥	١٨٠
٢٠٠٨	٤,٨	١,٢			١٨٠

ويوضح الشكل رقم (١) التغير في مؤشر الشفافية الفساد للفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨م .

الفساد في بريطانيا

تشمل الجزر البريطانية المملكة المتحدة (انجلترا) وايرلندا

المملكة المتحدة

عاصمتها لندن وتبلغ مساحتها ٢٢٤,٤٦ كم كما يبلغ عدد سكانها (عام ١٩٩٨)) ٥٨١٤٤ مليون نسمة وتبلغ الكثافة السكانية للكيلومتر المربع ٢٣٨,٣ ومعدل النمو السنوي .٢% ونسبة عدد سكان المدن ٨٩,٦%

وكمؤشر للحالة الثقافية يبلغ عدد الكتب التي تنشر سنويا ٩٥٠١٥ كتاب والحالة الاقتصادية لفرنسا جيدة حيث يبلغ الدخل القومي ١١٣٥ مليار دولار ،كما يبلغ الدخل القومي لكل فرد ١٨٤٩٤ دولار بمعدل نمو سنوي في عام ١٩٩٦ مقداره ٢,١% سنويا

تصل نسبة التضخم السنوي ٢,٥% ومعدل البطالة ٧,٥% من عدد السكان

وتنفق بريطانيا على التعليم ٥,٤% من الدخل القومي كما تنفق على الدفاع ٢,٩% سنويا من الدخل القومي ويبلغ الاستهلاك الفردي ٥٣٣٣ مليون دولار والنسبة المئوية للتغطية ١١١,٨%

بالنسبة للتجارة الدولية تصل واردات بريطانيا إلى ٢٧٥٠٧٩ مليون دولار وتصل صادراتها إلى ٢٧٠٧٤٦ مليون دولار يصل أعداد قوات الجيش البريطاني ١١٣ الف في القوات البرية و٤٨ الف للقوات

البحرية و٦٥ للقوات الجوية طبقا لبيانات ١٩٩٨

مؤشرات مدركات الفساد لبريطانيا منذ عام ٢٠٠١ – ٢٠٠٨

تحقق بريطانيا درجة شفافية عالية على مقياس الشفافية ــ الفساد الذى تنشره منظمة الشفافية الدولية حيث بدأت بدرجة مقدارها ٨,٣ عام ٢٠٠١ ثم ارتفعت إلى ٨,٧ عام ٢٠٠٢ واستقرت على هذه الدرجة عام ٢٠٠٣ ثم بدأت في الانخفاض المحدود جداً إلى درجة ٨,٦ بفارق مقداره ٠,١ فقط حتى عام ٢٠٠٨ ثم تناقصت إلى ٨,٤ عام ٢٠٠٧ وانخفضت انخفاض ملحوظ عام ٢٠٠٨ إلى ٧,٧ عام ٢٠٠٨ وهى أدنى درجة شفافية وصلت إليها بريطانيا وأعلى درجة فساد منذ بداية المقياس وحتى الآن .

تحقق بريطانيا درجة شفافية عالية على مقياس الشفافية ــ الفساد الذى تنشره منظمة الشفافية الدولية حيث بدأت بدرجة مقدارها ٨,٣ عام ٢٠٠١ ثم ارتفعت إلى ٨,٧ عام ٢٠٠٢ واستقرت على هذه الدرجة عام ٢٠٠٣ ثم بدأت في الانخفاض المحدود جداً إلى درجة ٨,٦ بفارق مقداره ٠,١ فقط حتى عام ٢٠٠٨ ثم تناقصت إلى ٨,٤ عام ٢٠٠٧ وانخفضت انخفاض ملحوظ عام ٢٠٠٨ إلى ٧,٧ عام ٢٠٠٨ وهى أدنى درجة شفافية وصلت إليها بريطانيا وأعلى درجة فساد منذ بداية المقياس وحتى الآن .

وتتفوق بريطانيا في درجة الشفافية ــ الفساد على كل الدول اللاتينية (فرنسا ــ أسبانيا ــ إيطاليا) حيث أن أقل درجة شفافية ــ فساد في بريطانيا وهى ٧,٧ والتي وصلت إليها بريطانيا عام ٢٠٠٨ تعتبر أفضل

من أعلى درجة شفافية ــ فساد وصلت إليها أي دولة من الدول اللاتينية التي كانت أعلى درجة بها ٧,٥ والتي حققتها فرنسا عام ٢٠٠٥ .

وتتقارب بريطانيا وفرنسا في كثير من المؤشرات السكانية والاقتصادية حيث يصل عدد السكان في كل منهم إلى (٥٨,٣٣٣ مليون نسمة فرنسا ــ ٥٨,١٤٤ مليون نسمة ، بريطانيا) وذلك طبقاً لإحصاءات ١٩٨٩ ويتقارب الدخل الفردي في كل منهما (٢٠٥١٠ فرنسا ــ ١٨٤٩٤ بريطانيا)

جدول رقم (٤)

مؤشرات درجة الفساد لبريطانيا من عام ٢٠٠١-٢٠٠٨

السنة	*درجة الفساد	الانحراف المعياري أو **مدى الثقة	***عدد الدراسات	رتبة البلد	عدد الدول
٢٠٠١	٨,٣	٠,٥	٩	١٣	٩١
٢٠٠٢	٨,٧	٠,٥	١١	١٠	١٠٢
٢٠٠٣	٨,٣	٠,٥	١٣	١١	١٣٣
٢٠٠٤	٨,٦	NA	١٢	١١	١٤٦
٢٠٠٥	٨,٦	NA	١١	١١	١٥٩
٢٠٠٦	٨,٦	٨,٩-٨,٢	٧	١١	١٦٣
٢٠٠٧	٨,٤	٧,٩-٨,٩	٦	١٢	١٨٠
٢٠٠٨	٧,٧	٠,٧		١٦	١٨٠

المصدر : تقارير مؤشرات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية

وتكاد تقارب الواردات في كـل منهـا (٧٦٩-٢٧٥ مليـون دولار فرنـسا ــ٢٧٥,٠٧٩ مليون دولار بريطانيا) طبقاً لإحصاءات عام ١٩٧٩

وربما كان ذلك سبباً في تقارب درجات الشفافية الفساد بين بريطانيا وفرنسا (٧,٧ بريطانيا ــ ٦,٩ فرنسا) طبقاً لتقرير٢٠٠٨ .

obeikandl.com

الشفافية ــ الفساد لبعض دول البلقان (البانيا ــ رومانيا ــ كرواتيا)

تشمل دول البلقان البانيا وبلغاريا ورومانيا وسلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ويوافيا

نعرض في هذا التحليل بعض دول البلقان (البانيا ــ رومانيا ــ كروانيا) كنموذج للدول التي تنخفض فيها مؤشرات الشفافية ــ الفساد .

الشفافية ــ الفساد في البانيا :

عاصمتها ثيرانا تبلغ مساحتها ٢٨٧٤٨ كم كما يبلغ عدد سكانها ٠ (عام ١٩٩٨)) حوالى ٣٤٠١ مليون نسمة وتبلغ الكثافة السكانية للكيلومتر المربع ١١٨,٣ ومعدل النمو السنوي . ٦,% ونسبة عدد سكان المدن ٣٧,٣%

والحالة الاقتصادية لابانيا توضح من خلال المؤشرات الاتية

يبلغ الدخل القومي ٢١٩٩ مليون دولار ،كما يبلغ الدخل القومي لكل فرد ٢٠٥١٠ دولار وتصل نسبة التضخم السنوي ١٨,٩% ومعدل البطالة ١٢,١%. من عدد السكان وتنفق البانيا على التعليم ٣% من الدخل القومي كما تنفق على الدفاع ٢,٨% سنويا

بلاد البلقان

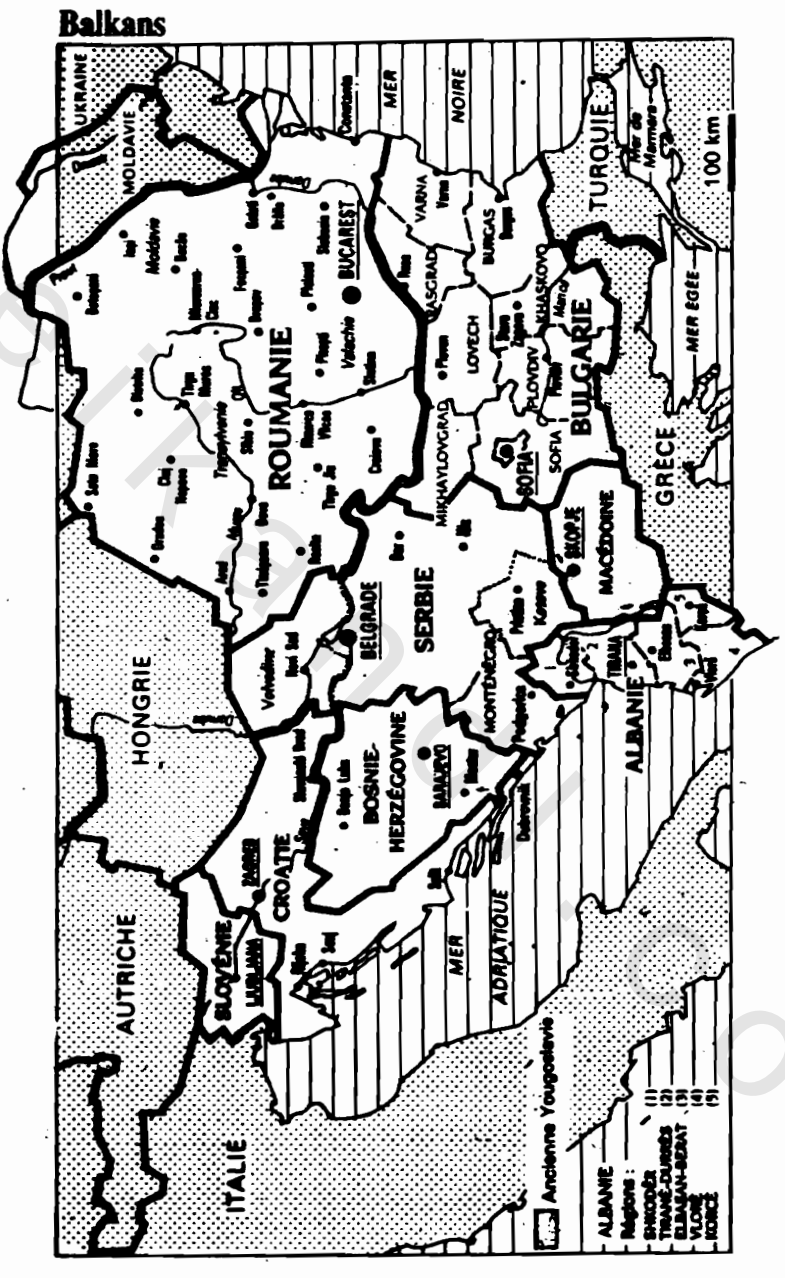

يبلغ معدل الاستهلاك الفردي ٣٠١ مليون دولار والنسبة المئوية للتغطية ١٣٧,٥% و بالنسبة للتجارة الدولية تصل واردات البانيا إلى ٩٣٥مليون دولار وتصل صادراتها إلى ٢٧٠ مليون دولار

يصل أعداد قوات الجيش الالبانى إلى ٤٥ الف في القوات البرية و٢,٥ الف للقوات البحرية و ٦,٥ للقوات الجوية طبقا لبيانات ١٩٩٨

مؤشرات مدركات الفساد لألبانيا منذ عام ٢٠٠١ – ٢٠٠٨

جدول رقم (٥)

مؤشرات درجة الفساد لألبانيا من عام ٢٠٠١-٢٠٠٨

السنة	*درجة الفساد	الانحراف المعياري أو **مدى الثقة	***عدد الدراسات	رتبة البلد	عدد الدول
٢٠٠١	–	–	–	–	٩١
٢٠٠٢	٢,٥	٠,٨	٣	٨١	١٠٢
٢٠٠٣	٢,٥	٠,٦	٥	٩٢	١٣٣
٢٠٠٤	٢,٥	–	٤	١٠٨	١٤٦
٢٠٠٥	٢,٤	–	٣	١٢٦	١٥٩
٢٠٠٦	٢,٦	٢,٤-٢,٧	٥	١١١	١٦٣
٢٠٠٧	٢,٩	٢,٦-٣,٢	٧	١٠٥	١٨٠
٢٠٠٨	٣,٤	٠,١	–	٨٥	١٨٠

obeikandl.com

ظهرت البانيا في مؤشر الشفافية ــ الفساد عام ٢٠٠٢ بدرجة متدنية على المقياس مقدارها ٢,٥ درجة وهذا يعن انتشار وسيادة الفساد والبعد عن الشفافية والنزاهة في البانيا واستمر هذا المعدل كما هو أعوام ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ثم بدأت درجة الشفافية ــ الفساد ترتفع بدءاً من عام ٢٠٠٦ بدرجة ٢,٦ ثم واصل الارتفاع المحدود عام ٢٠٠٧ بدرجة ٢,٩ وبارتفاع ملحوظ عام ٢٠٠٨ بدرجة ٣,٤ وهذا يعنى طبقاً للمقياس اتخاذ إجراءات واضحة لمحاربة الفساد والاتجاه نحو الشفافية .

وبرغم ذلك فإن أعلى درجة للشفافية ــ الفساد وهى ٣,٤ المحققة عام ٢٠٠٨ تعنى سيادة الفساد في البانيا وأنها ما زالت بعيدة تماماً عن الشفافية وأنه ما زال أمامها خطوات طويلة للوصول إلى الشفافية .

الشفافية ــ الفساد في رومانيا :

رومانيا

عاصمتها بوخارست وتبلغ مساحتها ٢٢٧٥٠ كم كما يبلغ عدد سكانها (عام ١٩٩٨)) ٢٢٦٥٥ مليون نسمة وتبلغ الكثافة السكانية للكيلومتر المربع ٩٥,٤ ومعدل النمو السنوي ٠,١% ونسبة عدد سكان المدن ٥٥,٨%

وكمؤشر للحالة الثقافية يبلغ عدد الكتب التي تنشر سنويا ٤٠٧٤ كتاب

والحالة الاقتصادية لرومانيا جيدة حيث يبلغ الدخل القومي ٣٣٤٨٨ مليار

دولار ،كما يبلغ الدخل القومي لكل فرد ٤٣٦٠ دولار

ويصل جملة الدين الخارجي ٦٦٥٣ مليون دولار وتصل نسبة التضخم السنوي ٥٦,٨%% ومعدل البطالة ٦,٣% من عدد السكان

وتنفق رومانيا على التعليم ٣,١% من الدخل القومي كما تنفق على الدفاع ٣,١ % سنويا وعلى البحوث والتنمية .٨% من الدخل القومي

يبلغ معدل الاستهلاك الفردي ٥١٥١ مليون

ويصل الاستهلاك الفردي إلى ٢٥٤٤ والنسبة المئوية للتغطية ٧٥,٤%

بالنسبة للتجارة الدولية تصل واردات ٩٢٥٦ مليون دولار وتصل صادراتها إلى ٧٥١٦ مليون دولار

يصل قوات الجيش الروماني ١٢٩,٨ الف في القوات البرية و ١٨,٥الف للقوات البحرية و ٤٧,٦للقوات الجوية طبقا لبيانات ١٩٩٨

مؤشرات مدركات الفساد في رومانيا منذ عام ٢٠٠١ – ٢٠٠٨

لا تختلف رومانيا كثيراً في معدلات الشفافية ــ الفساد بها عن البانيا ، حيث ظهر المؤشر لأول مرة عام ٢٠٠٢ بدرجة ٢,٦ بارتفاع ضئيل عن البانيا مقدار ٠,١ إلا أن مؤشر رومانيا بدء في الارتفاع التدريجي المحدود مقداره أو درجة كل عام بالترتيب التالي (٢,٦ ــ ٢,٨ ــ ٢,٩ ــ ٣ ــ

٣,١) ثم بداية من عام ٢٠٠٦ بدء المؤشر في الارتفاع حتى وصل عام ٢٠٠٧ إلى ٣,٧ درجة .

ووصل عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٨ درجة وأعلى درجة للشفافية وهى ٣,٨ ما زالت بعيدة عن منتصف المقياس وهذا ما يعنى سيادة الفساد في رومانيا وبعدها عن الشفافية والنزاهة . هذا يعنى أيضاً الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فعالة للرقابة على الفساد طبقاً لبيانات المقياس .

جدول رقم (١)

مؤشرات درجة الفساد لرومانيا من عام ٢٠٠١-٢٠٠٨

السنة	*درجة الفساد	الانحراف المعياري أو **مدى الثقة	***عدد الدراسات	رتبة البلد	عدد الدول
٢٠٠٢	٢,٦	٠,٨	٧	٨٠	١٠٢
٢٠٠٣	٢,٨	١	١٢	٨٣	١٣٣
٢٠٠٤	٢,٩	-	٦	٨٧	١٤٦
٢٠٠٥	٣	-	٦	٨٥	١٥٩
٢٠٠٦	٣,١	٣-٣,٢	٨	٣١	١٦٣
٢٠٠٧	٣,٧	٤,١-٣,٤	٨	٦٩	١٨٠
٢٠٠٨	٣,٨	٠,٨	-	٧٠	١٨٠

شكل رقم (2)

التغيرات فى درجة الفساد فى دول البلقان وليتوانيا من عام 2002-2008

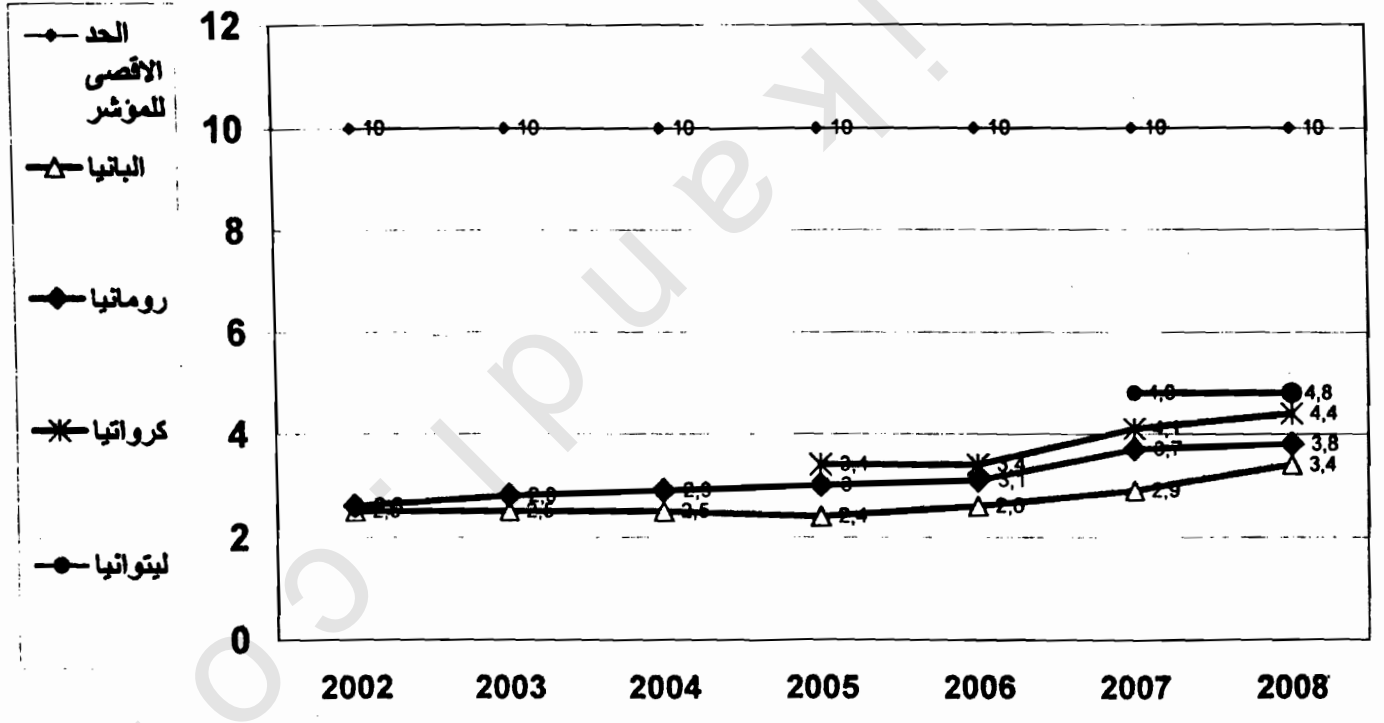

كرواتيا

عاصمتها زغرب وتبلغ مساحتها ٥٦٥٣٨ كم كما يبلغ عدد سكانها (عام ١٩٩٨) ٤٥٠١مليون نسمة وتبلغ الكثافة السكانية للكيلومتر المربع ٧٩,٦ ومعدل النمو السنوي ٠,١% ونسبة عدد سكان المدن ٦٥,٣%

وكمؤشر للحالة الثقافية يبلغ عدد الكتب التي تنشر سنويا ٢٦٧١ كتاب والحالة الاقتصادية لكرواتيا حيث يبلغ الدخل القومي ١٨٨٠٠ مليون دولار ،كما يبلغ الدخل القومي لكل فرد ٣٩٦٠ دولار

تصل نسبة التضخم السنوي ٣,٧% ومعدل البطالة ١٥,٧% من عدد السكان

وتنفق كرواتيا على الدفاع ٨,٥% من الدخل القومي

يبلغ معدل الاستهلاك الفردي ١٥٩١ مليون دولار والنسبة المئوية للتغطية ٧٥,٦% وبالنسبة للتجارة الدولية تصل واردات كرواتيا إلى ٧٧٨٨ مليون دولار وتصل صادراتها إلى ٤٥١٢ مليون دولار يصل أعداد قوات الجيش ٦٣الف في القوات البرية و ١,١الف للقوات البحرية و ٠,٦.للقوات الجوية

مؤشرات مدركات الفساد كرواتيا منذ عام ٢٠٠١ – ٢٠٠٨

ظهرت كرواتيا لأول مرة في مؤشر مدركات الفساد عام ٢٠٠٥ بدرجة فساد مقدارها ٣,٤ درجة وحافظت على نفس الدرجة عام ٢٠٠٦ ثم

obeikandl.com

ظهر تطور على المقياس حتى وصل إلى ٤,١ عام ٢٠٠٧ وحقق ارتفاع مقداره ٠,٣ درجة عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٤,٤ درجة .

جدول رقم (٧)

مؤشرات درجة الفساد لكرواتيا من عام ٢٠٠١-٢٠٠٨

السنة	*درجة الفساد	الانحراف المعياري أو **مدى الثقة	***عدد الدراسات	رتبة البلد	عدد الدول
٢٠٠٥	٣,٤	-	٧	٧٦	١٥٩
٢٠٠٦	٣,٤	٣,٧-٣,١	٧	٦٩	١٦٣
٢٠٠٧	٤,١	٤,٥-٣,٦	٨	٦٤	١٨٠
٢٠٠٨	٤,٤	٠,٧	-	٦٢	١٨٠

وتقع كرواتيا بالقرب من منتصف مقياس الشفافية الفساد .

وتعتبر درجة كرواتيا على مُقياس الشفافية ــ الفساد هي أفضل درجات بلاد البلقان حيث لم تصل أي منها إلى ٤,٤ درجة .

ويوضح جدول رقم (٧) التغير في مؤشر الشفافية ــ الفساد كرواتيا في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨م .

الشفافية ــ الفساد في ليتوانيا :

ليتوانيا وعاصمتها فبلينوس وتبلغ مساحتها ٦٥٢٠٠كم كما يبلغ عدد سكانها ٣٧٢٨ مليون نسمة وتبلغ الكثافة السكانية للكيلومتر المربع ٥٧,٢ ونسبة عدد سكان المدن ٧٢,٨% (عام ١٩٩٨) .

وكمؤشر للحالة الثقافية يبلغ عدد الكتب التي تنشر سنويا ٢٨٨٥ كتاب والحالة الاقتصادية لفرنسا جيدة حيث يبلغ الدخل القومي ٧٠٧ مليون دولار ،كما يبلغ الدخل القومي لكل فرد ٤١٢٠ دولار

تصل نسبة التضخم السنوي ١٣,١ % ومعدل البطالة ١٥,٦% من عدد السكان ، وتبلغ الديون الخارجية ٨٠٢ مليون دولار

وتنفق ليتوانيا على التعليم ٤,٥% من الدخل القومي كما تنفق على الدفاع .٧% سنويا من الدخل القومي و يبلغ معدل الاستهلاك الفردي ٣٠٤١ مليون دولار والنسبة المئوية للتغطية ٢٧,٦% ،بالنسبة للتجارة الدولية تصل واردات ليتوانيا إلى ٤٤٠٥ مليون دولار وتصل صادراتها إلى ٣٢٨٠ مليون دولار ، ويصل قوات الجيش ٤,٢الف في القوات البرية و .٣٥ الف للقوات البحرية .٥٥ للقوات الجوية طبقا لبيانات ١٩٩٨

مؤشرات مدركات الفساد في لتوانيا منذ عام ٢٠٠١ – ٢٠٠٨

كان معدل مدركات الفساد في لتوانيا عام ٢٠٠٢ ٣,٧ وارتفع عام ٢٠٠٧

إلى ٤،٨ وثبت على نفس الدرجة في عام ٢٠٠٨ ،وحققت ليتوانيا درجة ٣,٧ درجة في مؤشر الشفافية ــ الفساد عام ٢٠٠٣ بينما حققت درجة أعلى عام ٢٠٧ حيث حققت درجة ٤,٨ درجة وحافظة عليهـا عـام ٢٠٠٨ ودرجـة ليتوانيا تعتبر درجة متوسط على مقياس مدركات الفساد وهى درجة أعلـى مما تحققه البانيا ورومانيا وكرواتيا .

جدول رقم (٨)

مؤشرات درجة الفساد في ليتوانيا من عام ٢٠٠١-٢٠٠٨

السنة	*درجة الفساد	الانحراف المعياري أو **مدى الثقة	***عدد الدراسات	رتبة البلد	عدد الدول
٢٠٠٢	٤,٨	١,٩	٧	٣٦	١٠٢
٢٠٠٣	٤,٧	١,٦	١٠	٤١	١٣٣
٢٠٠٤	٤,٦	-	٩	٤٤	١٤٦
٢٠٠٥	٤,٨	-	٨	٤٤	١٥٩
٢٠٠٦	٤,٨	٤,٢-٥,٦	٦	٤٦	١٦٣
٢٠٠٧	٤,٨	٥,٣-٤,٤	٧	٥١	١٨٠
٢٠٠٨	٤,٦	٠,٩	-	٥٨	١٨٠

*درجة المؤشر تتعلق بتصورات درجة الفساد كما يراها رجال الأعمال والباحثين

*** عدد الدراسات تشير إلى عدد الدراسات الإحصائية (الاستقصاءات) التي تمت لتقييم أداء هذه الدولة

المصدر : تقـارير مؤشـرات الفـساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولي

الشفافية – الفساد في مجموعة الدول الصناعية السبعة G7

مجموعة السبعة 7G تضم أكثر الدول الصناعية ظهوراً عن غيرها منذ منتصف أعوام السبعينات وهي

١) الولايات المتحدة الأمريكية
٢) اليابان
٣) فرنسا
٤) المملكة المتحدة
٥) ايطاليا
٦) كندا
٧) ألمانيا

ويشترك رئيس الاتحاد الأوربي في اجتماعات قمة هذه الدول واعتباراً من عام ١٩٩٤ دعيت روسيا لحضور الاجتماعات السياسية الدولية.

وفي يونيه ١٩٩٧ انضمت روسيا رسمياً ضمن مجموعة السبعة وبذلك أصبحت مجموعة الثمانية (G8) ماعدا القضايا الاقتصادية والمالية.

ويوضح الشكل رقم (٣) التغيرات في مستويات الشفافية – الفساد في مجموعة الدول الصناعية السبع

ومن الشكل يتضح ان الدول الصناعية السبعة تتسم بقدر عالي جدا من النزاهة والشفافية وبقدر ضئيل من الفساد ان معدل النزاهة بدء في التراجع من عام ٢٠٠٨ مما يعزو إلى التراخي في ممارسة الرقابة

obeikandl.com

شكل رقم (3)

التغيرات فى مدركات الفساد لدول مجموعة السبعة الصناعية 2001-2008

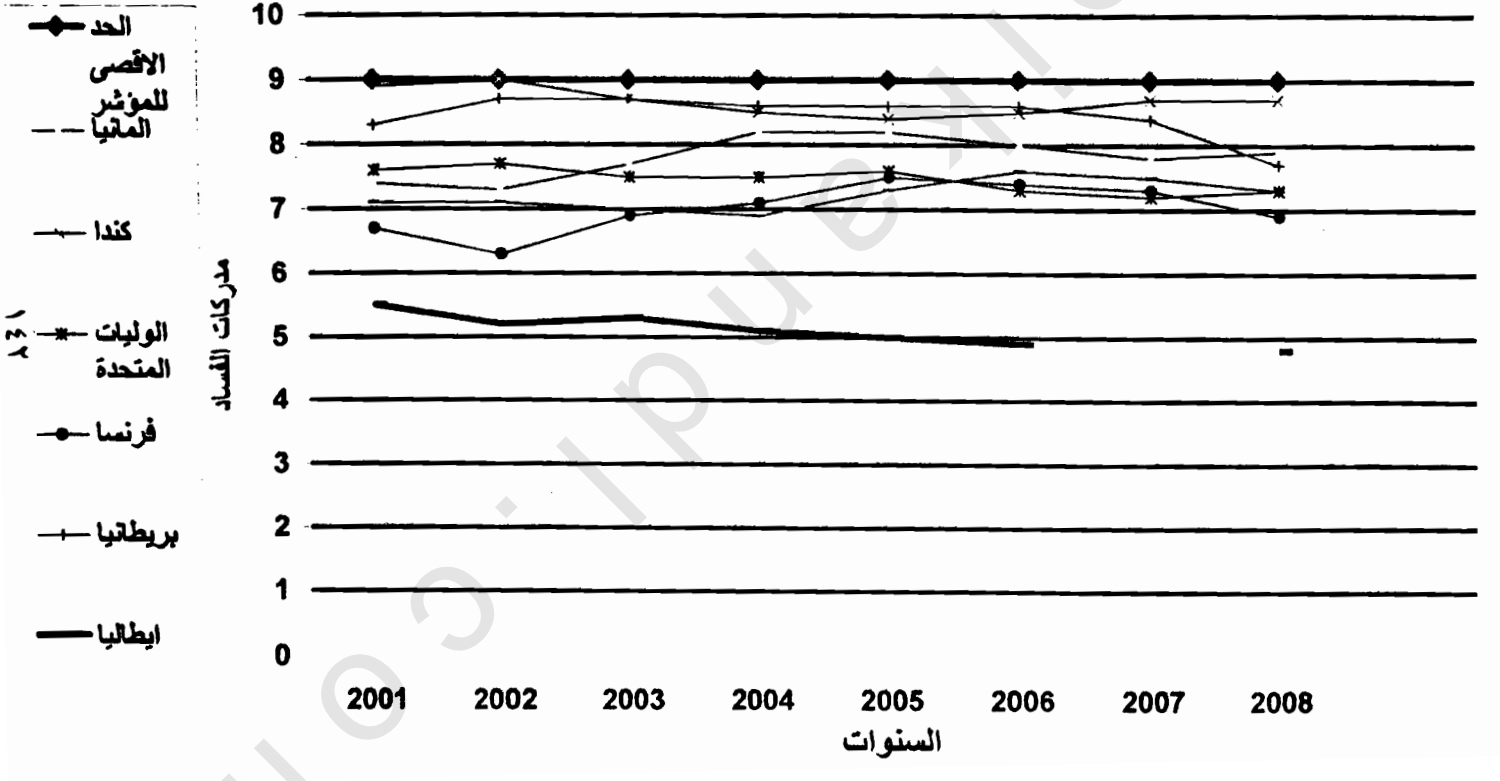

الشفافية ، الفساد في مجموعة العشرين

مجموعة العشرين هي مجموعة غير رسمية تهدف إلى خلق فرص للنمو الاقتصادي العالمي والمحافظة على تحقيق الاستقرار وهي تمثل مجموعة الدول الصناعية السبعة والباقي من الدول الناشئة و ٨٠% من حجم التبادلات العالمية كما تمثل ٦٥ % من سكان العالم وتشمل مجموعة الدول الصناعية السبعة (ألمانيا ، كندا ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، اليابان ، المملكة المتحدة ، ايطاليا)

وتشمل من مجموعة الدول الناشئة

(جنوب أفريقيا، السعودية ، الأرجنتين ، استراليا ، البرازيل ، الصين ، كوريا الجنوبي، روسيا ، المكسيك ، تركيا ، الهند ، والاتحاد الأوربي .

ويوضح الشكل رقم (٤) التغيرات فى مدركات الفساد فى مجموعة دول من مجموعة العشرين بالمقارنة بالتغيرات فى مدركات الفساد بمجموعة السبعة للفترة من ٢٠٠١ الى ٢٠٠٨ ، ومن الشكل يتضح التباين الواضح والكبير بين مدركات الفساد فى المجموعتين من الدول

شكل رقم (4)

التغيرات فى درجة مدركات الفساد للدول الناشئة (مجموعة العشرين والدول الصناعية مجموعة السبعة) 2001-2008

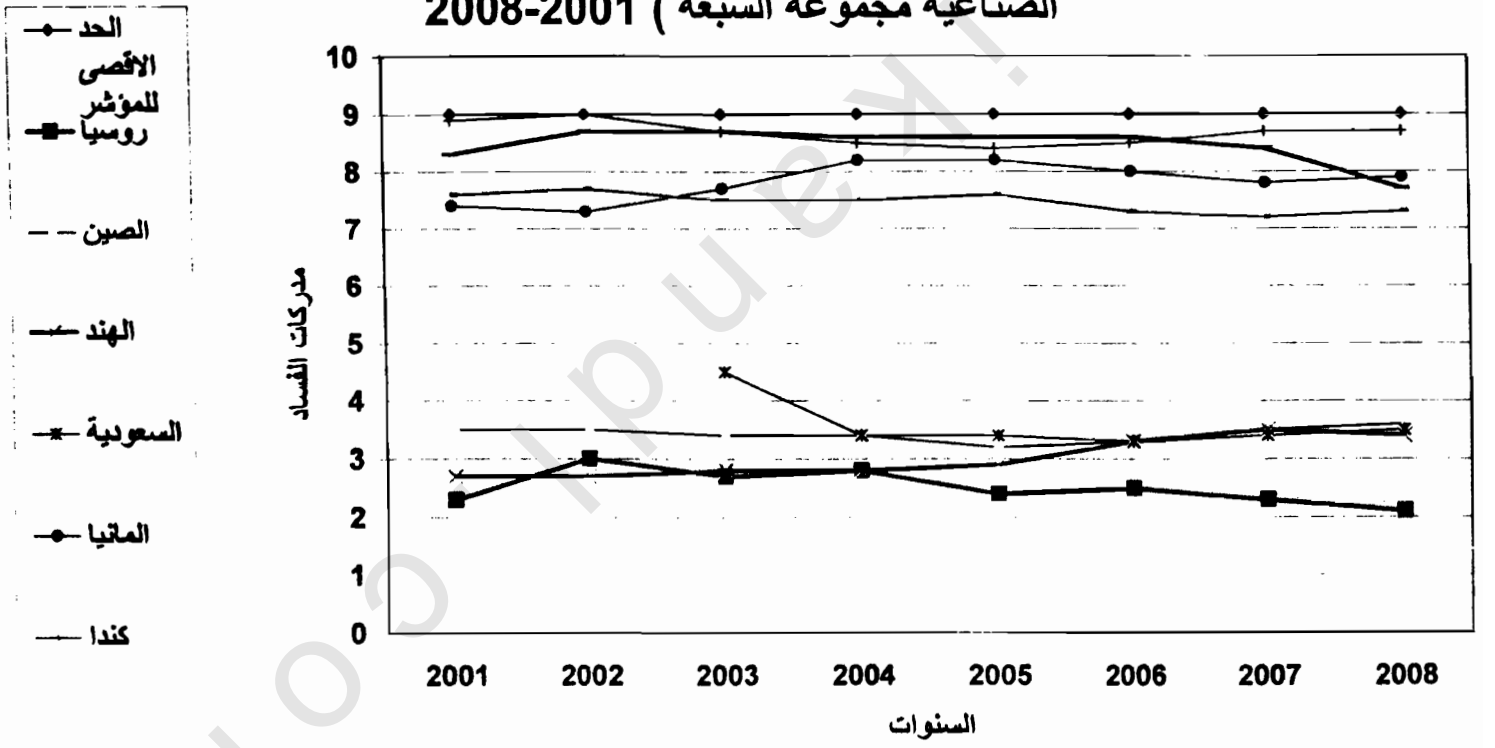

الشفافية ــ الفساد في بعض البلاد الإسلامية غير العربية :

يوضح جدول رقم (٩) مدركات الفساد لبعض الدول الإسلامية غير العربية .

جدول رقم (٩)

مدركات الفساد لبعض الدول الإسلامية غير العربية .

الدولة	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
أفغانستان	١,٥	١,٨	–	–
نيجيريا	٢,٧	٢,٢	٢,٢	٢,٤
إيران	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٢,٩
باكستان	٢,٥	٢,٤	٢,٢	–
اندونيسيا	٢,٦	٢,٣	٢,٤	٢,٢
تركيا	٤,٦	٤,١	٣،٨	٣,٥
ماليزيا	٥,١	٥,١	٥	–

ظهرت جميع الدول الإسلامية غير العربية بدرجات متدنية جداً على مقياس الفساد حيث لم يصل أي منها إلى ٣ درجات (باستثناء تركيا التي تقوم بمحاولات عنيدة للانضمام إلى دول الاتحاد الأوربى) .

وتأتى أفغانستان بأقل درجات الشفافية ــ الفساد بدرجة ١,٨ وربما يرجع ذلك لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي السائد بها منذ عام

شكل رقم (5)

التغيرات فى مغدلات الفساد لبعض البلاد الاسلامية فى الفترة من 2005-2008

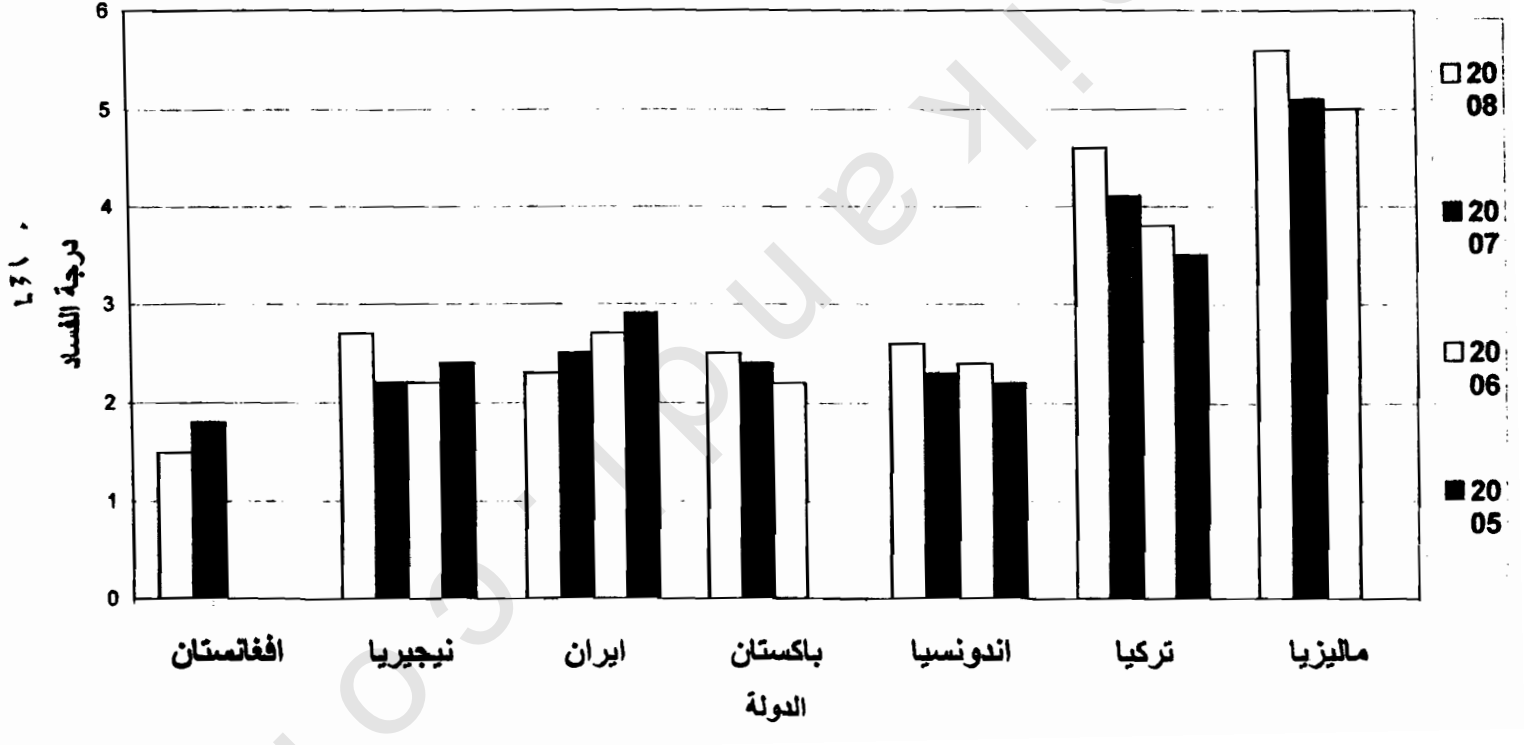

٢٠٠١ بعد تبنى طالبات للهجوم على الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وتكوين التحالف للقضاء على الإرهاب بأفغانستان ، وحتى الآن ما زالت الحرب دائرة على الإرهاب بأفغانستان .

ثم يأتى بعدها في تدنى درجة الشفافية ــ الفساد دولة إيران التي تجد معارضة من كل الدول الأوربية والولايات المتحدة بسبب موقفها من أسلحة الدمار الشامل .

وتعتبر إيران من دول محور الشر كما تضعها الولايات المتحدة وأوربا فهل لهذا الموقف السياسي تأثير على مدركات الفساد بها أم أن مدركات الفساد ناتجة من هذا الموقف السياسي والأيديولوجي بليلها نيجيريا بدرجة شفافية ــ فساد قدرها ٢,٢ وهى درجة أقل كثيراً من منتصف المقياس ثم يليها اندونيسيا التي اشتهرت بوجود درجة عالية من الفساد وانعقد بها آخر مؤتمر لمكافحة الفساد .

- ثم يلي اندونيسيا في المقياس إيران .
- ويلي إيران في درجة الفساد دولة ماليزيا التي ترتفع فيها درجة الشفافية ــ الفساد بمقدار ٠,٢ درجة حيث حققت درجة ٢,٧

• الشفافية – الفساد في الشرق الأوسط

يوضح الشكل رقم (٥-١) درجات مدركات الفساد لدول الشرق الاوسط للعام ٢٠٠٩ الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، ويوضح الشكل تفاوت شديد بين دول الشرق الاوسط في مدركات الفساد حيث تأتى دول

النفط فى المقدمة ثم اسرائيل ثم دول الاعتدال ثم دول المغرب العربـــى ويلى ذلك دول المواجهه مع اسرائيل وفى نهاية المجموعة دول المواجهة مع الوليات المتحدة والدول الاروبية (العراق – السودان)

إن التساؤل الذى يقرض نفسه هنا هو هل هناك علاقة بين طبيعة النزاع على الشرق الاوسط وبين إدراك مستوى الفساد السائد فى منطقة الشرق الأوسط من جانب المصادر التى أُصدرت تقريرها عن مستوى الفـــساد .

وفيما يلى طبيعة النزاع على منطقة الشرق الاوسط

كان عقد السبعينات يشهد مشاركة الاتحاد السوفيتى للوليات المتحدة الامريكية فى حل مشكلات الشرق الاوسط بالاضافة الى أطراف النزاع والهدف دائما تطويق النزاع حفاظا على مصالح الدول الكبرى وبحيث لا يجرف النزاع القوى الكبرى الى خضم النزاع .

وهذا ما كانت الوليات المتحدة الامريكية تحاول فرضه فى الشرق الاوسط ، وفى أواخر السبعينات تبينت الوليات المتحدة وايقنت ان استمرار النزاع العربى الأسرائيلى يضر بمصالح كل المعنيين بالمنطقة وخاصة أمريكا ذاتها وان حالة اللاسلم واللاحرب لا تخدم أى طرف فى المنطقة وهذا ما أدركته مصر .

حاولت الوليات المتحدة إشراك الاتحاد السوفيتى فى إقامة السلام فى الشرق الاوسط لكن السوفيت لم يتجاوبوا معها وأثاروا إغراق المنطقة بالسلاح السوفيتى لسوريا والعراق واليمن وزيادة حدة بؤر النزاع ، فالخطط السوفيتية كانت دائما – صب الزيت على النار – وإثارة الفزع وخلق المنازعات إن لم تكن موجودة حتى يمكنه إثبات فساد النظرية الأقتصادية الحرة ، ويغذى صراع الطبقات ويثير أحقادها ، لذلك رفض السوفيت التجاوب مع الامريكين ورفضوا الاتفاق على الحد من تزويد المنطقة بالسلاح

لمست الولايات المتحدة استغلال السوفيت للنزاع العربى – الاسرائيلى لتحقيق

مكاسب تتركز نحو منابع البترول وعلى حساب المصالح الامريكية وأدركت الولايات المتحدة الحاجة الى تركيبة سحرية لحل النزاع العربى الاسرائيلى . وكان الحل فى نظر أمريكا هو الاعتراف بحق اسرائيل فى الوجود بسلام وتخلى الفلسطينين عن إستعمال الارهاب واحترام قرارات الامم المتحدة والنظر فى إعادة الاراضى المحتلة بعد نزع سلاحها

وفى عام ١٩٧٩ حققت الولايات المتحدة نجاح فى علاقة مصر واسرائيل ساعدت عليه المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية لكل من مصر واسرائيل

وفى الثمنينات نجحت امريكا فى إقصاء الاتحاد السوفيتى وفى الثمنينات ايضا كانت تصريحات وتصرفات رؤساء اسرائيل مناقضة تماما لاتفاقية كمب دافيد واصبحت السياسة الامريكية هى المشكلة الحقيقية لكل العرب .

وبعد التسعينات تبلورت رؤية الولايات المتحدة والدول الغربية الإستراتيجية حول الشرق الأوسط فيما يلي:-

- ضمان أمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكري في مواجهة الدول العربية مع الحد من إطلاق يد إسرائيل في المنطقة حرصاً على استمرار المصالح الأمريكية في المنطقة وهو أمر ظهر واضحاً في اتفاقية غزة وأريحا والإمدادات العسكرية الأمريكية الأخيرة في عام ١٩٩٣ لإسرائيل كحافز لها على توقيع الاتفاقية مع الفلسطينيين.
- ردع واحتواء النظم الردكالية في المنطقة
- استمرار تدفق واردات النفط
- الحفاظ على حرية خطوط الملاحة من والى الغرب
- أمن الخليج مسئولية أمريكية باستخدام غطاء الشرعية من الأمم المتحدة
- الحفاظ على أمن دول الخليج وهي الصديق الرئيسي في المنطقة بعد إسرائيل
- ـ توزيع المساعدات الأمريكية في العالم وفي الشرق الأوسط وفقاً لمدى تحقيقها لأهداف الالتزام بالديمقراطية وتشجيع التجارة الحرة ومواجهة الإرهاب وحظر الانتشار النووي والحد من التضخم السكاني وتحسين وضع المرأة في الدول النامية.

شكل رقم (5-1)
مؤشر مدركات الفساد لدول الشرق الاوسط عام 2009

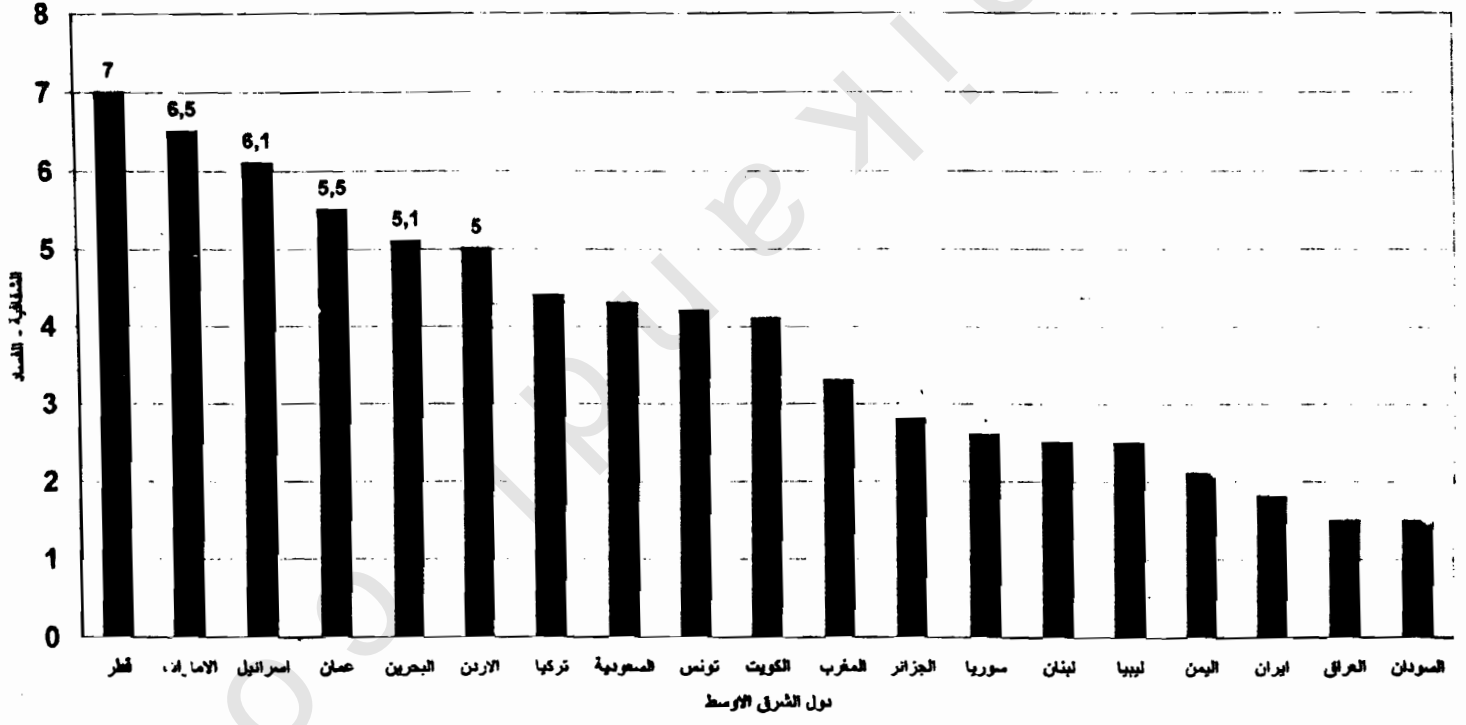

الشفافية ــ الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي (CCG)

يوضح الشكل رقم (٦) التغير في معدلات مؤشر الشفافية ــ الفساد في دول الخليج العربي خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨ طبقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية ومن الجدول يتضح أن أعلى الدول في مؤشرات الشفافية ــ الفساد عام ٢٠٠٨ هي قطر بدرجة ٦,٥ ثم الإمارات بدرجة ٥,٩ ثم سلطنة عمان بدرجة ٥,٥ ثم الكويت بدرجة ٤,٣ ثم السعودية

وطبقاً لمؤشر المنظمة فإن ترتيب الدول الخليجية عام ٢٠٠٨ كالآتي:

٢٠٠٨ قطر ــ الإمارات ــ عمان ــ الكويت ــ السعودية

٢٠٠٧ قطر ــ الإمارات ــ عمان ــ الكويت ــ السعودية

٢٠٠٦ الإمارات ــ قطر ــ عمان ــ الكويت ــ السعودية

٢٠٠٥ عمان ــ الإمارات ــ قطر ــ الكويت ــ السعودية

٢٠٠٤ عمان ــ الإمارات ــ قطر ــ الكويت ــ السعودية

وهناك ارتفاع في المعدلات بالنسبة إلى قطر من ٥,٦ عام ٢٠٠١ إلى ٦,٥ عام ٢٠٠٨ وهناك تذبذب في الدرجة من ارتفاع إلى انخفاض بالنسبة لعمان ، ويوجد انخفاض في المؤشر بالنسبة للسعودية من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨م .

وبملاحظة المؤشرات نجد أن هناك دولتين يقل المعدل فيها عن ٥

درجات وهما الكويت والسعودية . وفى كل الحالات فإن جميع الدول بعيدة عن الحد الأقصى للشفافية ــ الفساد وهو ٩ درجات من أصل عشرة درجات تعبر عن أقصى درجات الشفافية الدولية .

وبمراجعة تللك التقارير التى تبرز تباينات فى درجة الشفافية لبعض دول الخليج تتناقض مع واقع الحال ومع المسلمات والفروض المعروفة عن دول الخليج مما يجعل لتلك المؤشرات غير مبررة ومنها :-

-ان هيكل القيم الاخلاقية والسلوكية المتعلقة بالفساد متماثل بين دول الخليج العربى فيما يتعلق بقضايا الشفافية – الفساد ولا يوجد بينها اختلافات معنوية

– ان جميع تلك الدول تتمتع بدخل فردى مرتفع مما يجعل وجود حالات الفساد الصغير المتمثل فى الرشاوى الصغيرة غير موجود ، كما أن هذه الدول تنمو بمعدلات مرتفعة وتكاد أن تكون متماثلة

– يبدوا من الشكل الظاهرى للمؤشرات ان تللك المؤشرات تهدف الى اثارة التناقضات بين مجموعة دول الخليج كما تهدف الى النيل من المكانة العالية والمرموقة للسعودية باعتبارها مهد الاسلام ومولد الرسول علية الصلاة والسلام من قبل منظمات يهودية او منظمات مخترقة من قبل منظمات يهودية تعمل على التقليل من القدسية والإجلال الذى تحظى به السعودية فى قلوب أكثر من مليونى مسلم يحجون سنويا الى السعودية لإداء فريضة الحج ويمثلون مؤتمراً للعالم الاسلامى بالسعودية الذى يكن كل إجلال وتقدير لها .

شكل رقم (6)

التغيرات فى درجة مدركات الشفافية -الفساد فى الدول الخليجية 2001-2008

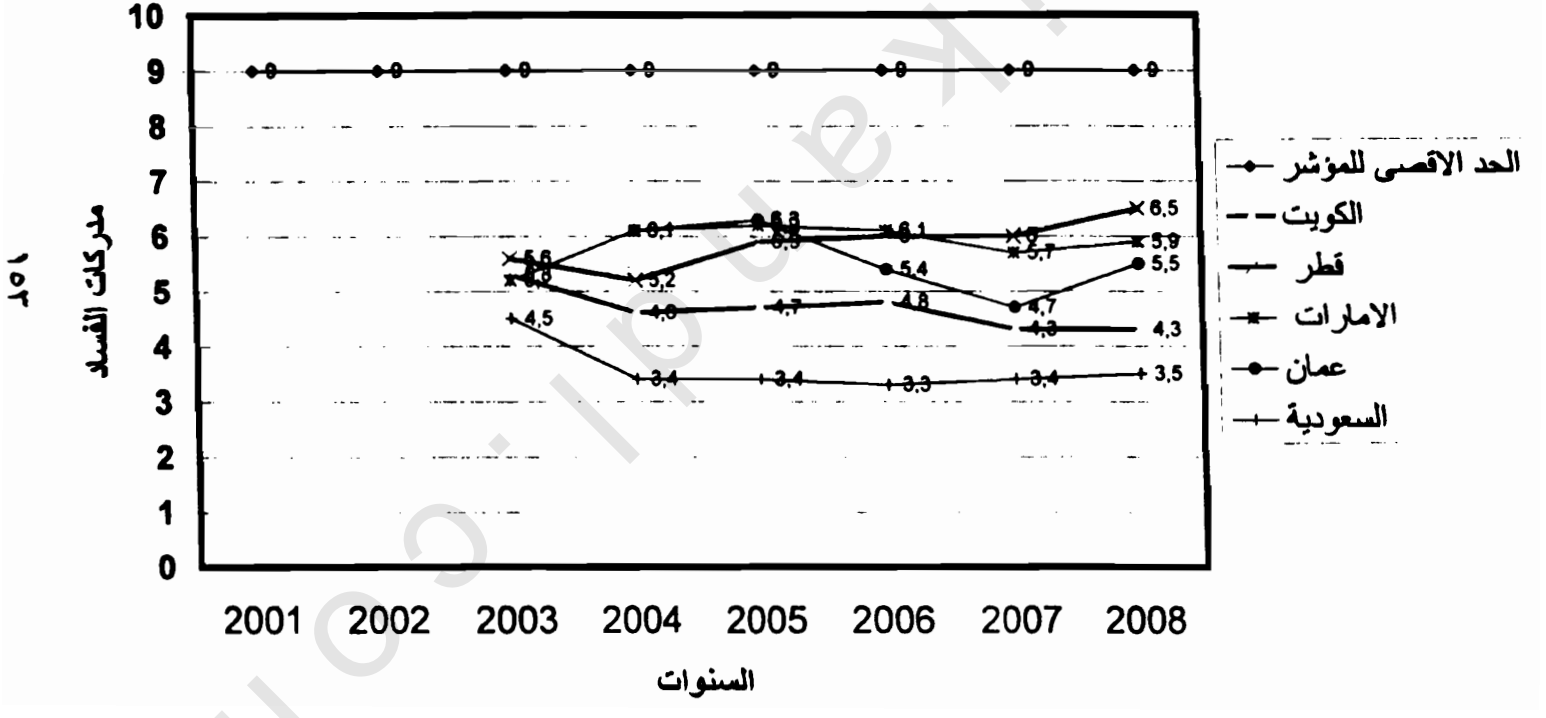

التحليل السياسي والأيديولوجي لمؤشرات الفساد :

في فبراير ١٩٨١ وقع وزراء خارجية ست دول خليجية وثيقة إعلان مجلس التعاون الخليجي وهى السعودية ــ الكويت ــ عمان ــ قطر ــ البحرين ودولة الإمارات العربية على أساس الروابط الخاصة التي تجمع هذه الدول ويرى المحللون أن هناك عدة عوامل أدت إلى قيام المجلس وهى :

- قيام الثورة الإسلامية في إيران .
- الغزو السوفيتى لأفغانستان .
- تصاعد إمكانية المجابهة العسكرية بين العملاقين على أرض الخليج
- اتفاقية التحالف بين اليمن الديمقراطي وأثيوبيا والجماهيرية الليبية بشكل يهدد منطقة الخليج ويلاحظ أن المجلس استبعد دولاً خليجية من الانضمام وهى العراق واليمن الديمقراطية .

وفى التسعينات تم استنزاف موارد دول الخليج إبان الحرب العراقية الإيرانية والاستنزاف الرهيب لاحتياجات دول الخليج المالية إبان غزو العراق للكويت .

وترتب على الغزو في النهاية هبوط الأسعار وزيادة الإنتاج وانخفاض العائد والاحتياطات المالية نتيجة تخفيض الدولار أكثر من مرة .

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فإنها تلعب الدور الرئيسي في منظمة الأوبك حيث أنها تقوم بتصدير نحو ٣٠% من إجمالي صادرات

الأوبك الرسمية وهى تلعب دور كاسر الأحزاب فإذا أضفنا إلى إنتاج المملكة إنتاج دول الخليج العربي (الكويت ــ الإمارات ــ قطر ــ ... الخ) فإن هذه النسبة تصل إلى ٤٥% من صادرات دول الأوبك الثلاثة عشر .

ومن خلال تحليل السياسات النفطية لدول الخليج العربي نجد أن السعودية مع كل أزمة نفطية يترتب عليها خفض إنتاجها تلجئ السعودية ومعها دول مجلس التعاون إلى زيادة الإنتاج والصادرات لتعويض النقص في السوق النفطية العالمية وبالتالي ضمان استقرار أسعار النفط إلى المستوى الذى ترضى عنه الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية .

أن التدخل الغربي في المنطقة العربية والإسلامية أدى إلى انقسام الأنظمة العربية بصورة علنية وسافرة إلى معسكر ينتمى باختياراته السياسية والاقتصادية والثقافية للغرب من ناحية (كدول الخليج العربي) ومعسكر اخر يعادى الغرب وإن كان لا يملك مقومات واستراتيجيات موحدة للدفاع عن المصالح العربية .

وأن هذا الواقع الجديد يسهل التعرف على أسباب الاتجاهات العدوانية للغرب وخاصة لدى الحلف الثلاثي الجديد (الولايات المتحدة ــ بريطانيا ــ فرنسا) تجاه النظم العربية التي ما زالت على سياستها المناوئة للغرب واتجاهاته (كليبيا والسودان والعراق واليمن) .

ولاشك أن الحصار الذى جرى على كل من العراق وليبيا خير دليل

على ذلك وهذه الدول هي أقل الدول في الشفافية وأكثرها فساداً على مقياس الشفافية الدولية .

تعتمد سياسات الطاقة الأوربية والأمريكية وإستراتيجية الهجوم على الدول المنتجة والمصدرة للنفط (الأوبك) على تفجير تناقضات الأوبك الداخلية عبر محاور سياسية محددة وتحطيم الوحدة السعرية للنفط من خلال الضغط على المعروض العالمي بواسطة المخزون الاحتياطي الهائل وبالتعاون مع بعض دول منظمة الأوبك المؤثرة والتي تربطها علاقات تبعية أو تحالف بالولايات المتحدة أو الدول الأوربية .

كذلك تصعيد التناقض بين الدول الرأسمالية المتخلفة (النامية) وبين دول الأوبك وذلك بتحميل دول الأوبك مسئولية التضخم العالمي والركود الاقتصادي الدولي .

في عام ١٩٨٠ حاولت بعض دول الأوبك خفض إنتاجها للضغط على المعروض العالمي (مثل الكويت ــ نيجيريا ــ ليبيا) حيث قامت الكويت بتخفيض إنتاجها بنحو مليون برميل طوال عام ١٩٨٠ . أما ليبيا فقامت بخفض إنتاجها بنحو ١٤ مليون طن عام ١٩٨٠ كما خفضت نيجيريا إنتاجها بنحو ١٢ مليون طن.

وفى نفس العام رفعت السعودية إنتاجها لتقويض انخفاض العرض عن الطلب مما انعكس سلبياً على كل من نيجيريا وليبيا .

مما يوضح عدم وجود خطة إستراتيجية لدول المنظمة تتضمن موقف الأطراف المختلفة وسياستهم في مجال الطاقة والنفط مما يمكن الدول الرأسمالية الكبرى من استغلال التناقضات القائمة بين الدول الثلاثة عشر وابتكارهم لآليات جديدة لخلق تناقضات جديدة بينهم .

أن استمرار الضغوط على الدول ذات الوزن النسبي الأقوى والاحتياطي الضخم يؤدى إلى عدم قدرة هذه الدول على الالتزام بأهداف منظمة الأوبك .

فإيران تحت ضغط مر بها مع نظام العراق اضطرت إلى زيادة إنتاجها عن الحد المسموح به من ١,٢ مليون برميل يومياً إلى ٢,٥ مليون برميل كما قامت بمنح خصومات على نفطها الخام فوصل سعره الفعلي إلى أقل من ٢٩ دولار .

وبالمثل فعلت ليبيا حيث رفعت إنتاجها من ٨,٠ الف برميل إلى ١,٢ مليون برميل مع منح تسهيلات عن أسعار نفطها وهكذا بالنسبة للعراق ونيجيريا .

وتعمل الدول الأوربية وأمريكا إلى المحافظة على الانقسامات في منظمة الأوبك حتى يصبح من المستحيل في المستقبل الحفاظ على المكاسب التي كان يمكن أن تحققها دول الأوبك في حالة تماسكها .لذلك تعمل الدول الأوربية على إيجاد آليات لتدعيم التفكك والانقسام بين الدول .

ساهمت الدول العربية النفطية في الخليج العربي ــ باستثناء العراق ــ بدور كبير في دعم الائتلاف السياسي والعسكري التي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأوربية وغيرها وقادته في أعقاب الهجوم الانتحاري الذى تعرضت له الأراضي الأمريكية في يوم الثلاثاء الموافق الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ .

وربما كان للدور اللوجيستى الذى وفرته الدول العربية النفطية للعمل العسكري الأمريكي ضد الإرهاب والدور التمويلى غير المباشر الذى قدمته الدول العربية النفطية دوراً في تحديد مدركات الفساد في هذه الدول النفطية من جانب مؤسسات الأعمال والخبراء الدوليين لذلك فإن مؤشر الشفافية لهذه الدول يتزايد منذ عام ٢٠٠١ بينما يتناقص بالنسبة لباقي الدول العربية التي كانت في مواجهة مع الغرب .

الفساد في إسرائيل :

ترتفع درجة إسرائيل على مقياس الشفافية ــ الفساد على كل الدول العربية والدول الإسلامية .

ويوضح شكل ( ) التغيرات في درجات الفساد في إسرائيل منذ عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨م .

وأن درجة الفساد التي يوضحها مقاييس منظمة الشفافية الدولية عن مدركات الفساد في إسرائيل لا تتناسب أبداً مع حجم فضائح الفساد

التي تعرضها وسائل الإعلام الإسرائيلية عن قادة سياسيين بدءاً من رئيس الوزراء الأسبق شارون ومروراً بالومرت ورئيس الجمهورية السابق وربما يرجع التحليل ذلك إلى التحالف الأبدي بين إسرائيل وأمريكا والذي يتمثل في اتفاقية التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي في نوفمبر عام ١٩٨١ .

بعد التدخل السوفيتى في أفغانستان عام (١٩٧٩) عرضت إسرائيل خدماتها على الولايات المتحدة في أنها تستطيع تقديم تسهيلات في المراقبة الجوية والنقل لقوات الانتشار السريع الأمريكية التي يجب أن تكون مستعدة على مقربة من منطقة الخليج وفى عام ١٩٨٠ أعلنت الولايات المتحدة مبدأ كارتر عام ١٩٨٠ لمواجهة التهديد السوفيتى لمنطقة الخليج وللمصالح الأمريكية .

وقد انتهى الأمر بتوقيع الجانبين الأمريكي والإسرائيلي في نوفمبر ١٩٨١ على اتفاقية التعاون الإستراتيجي بينهم وهو أمر يخدم المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية الإسرائيلية ، ويلاحظ أن إسرائيل أقدمت على عمليات عسكرية بعد هذا الاتفاق منها تهديد سوريا وغزو لبنان عام ١٩٨٢ وضرب مقر منظمة التحرير عام ١٩٨٥م .

وربما يرجع إدراك الشفافية والنزاهة في إسرائيل بالمقارنة بالدول العربية إلى عوامل سكانية ، حيث يرتفع الدخل الفردي في إسرائيل عن الدخل الفردي في كل الدول العربية بما فيها الدول النفطية وذلك بسبب برامج الدعم التي تقدمها الدول الأوربية والولايات المتحدة

الأمريكية لإسرائيل ، وربما يرجع ذلك إلى تميز إسرائيل بسبب الدعم الأوربى والأمريكي لإسرائيل في مجال الصناعة والبحث العلمي .

فنجد دخل الفرد في إسرائيل عام ١٩٩٢ (١٢٤٣٠) دولار أمريكي أكثر ٥ مرات من متوسط دخل الفرد في المنطقة ، وفى عام ١٩٩٢ كان الناتج المحلى الإجمالي في المنطقة[١] ٢٤٤ الف مليون دولار أمريكي حققت إسرائيل ٦,٦ مليون دولار .

وربما ترجع تلك المؤشرات إلى محاولة ترويج فكرة أن إسرائيل واحة الديمقراطية والشفافية في منطقة الشرق الأوسط لاكتساب التعاطف العالمي لشرعية وجودها ، لذلك يجب أخذ تلك النتائج بأعلى درجات الحذر لتأثرها باعتبارات أيديولوجية وسياسية ناتجة عن احتمال الاختراق المتعمد للمؤسسات التي قامت بأعداد تلك المؤشرات .

بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي).

شكل رقم (7)

التغيرات فى درجة الشفافية -الفساد فى اسرائيل للفترة من 2001-2008

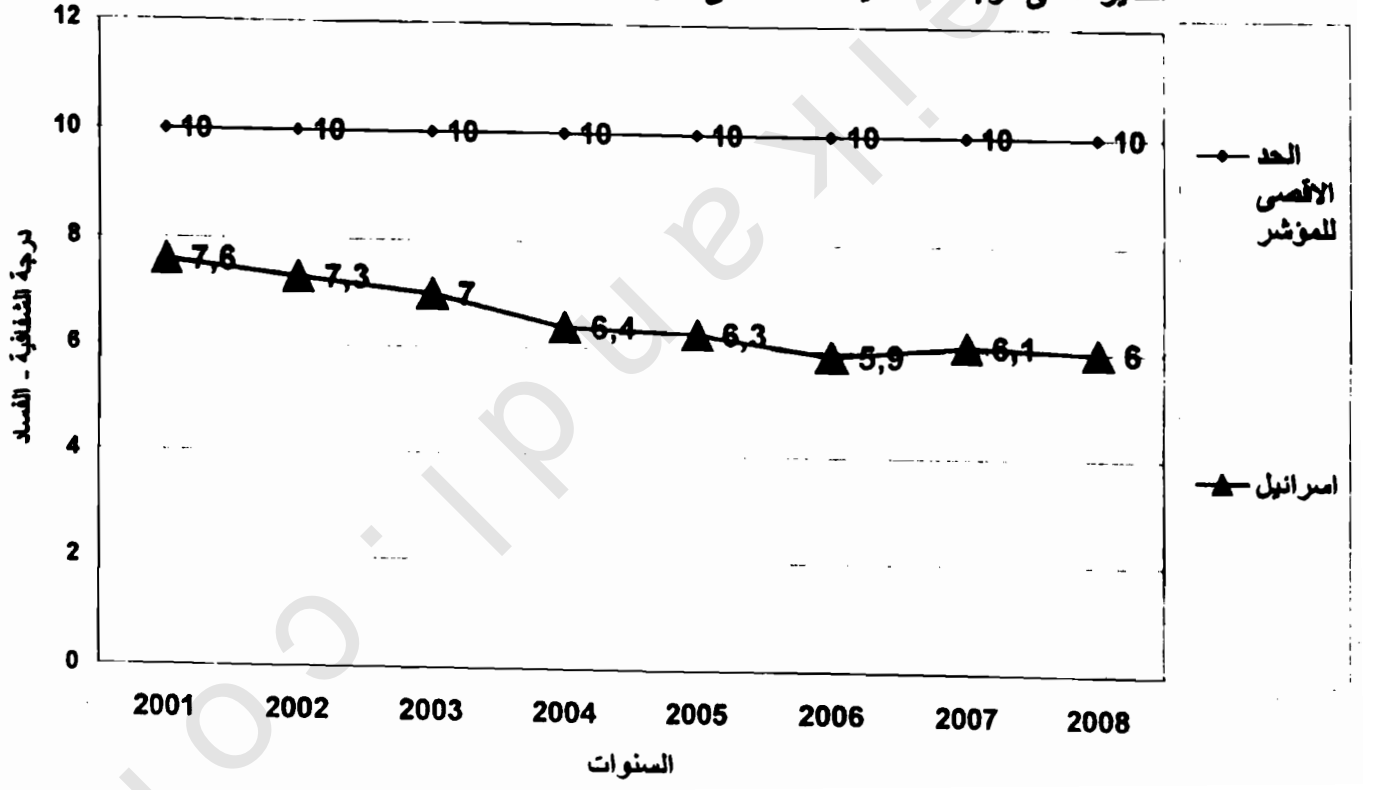

الشفافية – الفساد في اليابان

يوضح شكل رقم (٨) التغيرات في معدلات الشفافية – الفساد في اليابان

كانت اليابان بلاد منعزلة عن العالم الخارجي حتى عام ١٥٤٣ وفي أواخر القرن الثامن عشر وأوائل العشرين تعرض اليابان لضغوط متزايدة ، للانفتاح على العالم الخارجي بالرغم من البناء السياسي والاجتماعي الجامد.

وفي عصر الإمبراطور (فيجي ١٨٦٨ – ١٩١٢) الذي أطلق عليه عصر الانفتاح والتقدم والتحديث فقد حققت اليابان في عشرات السنين ما أستغرق تحقيقه مئات السنين في الدول الأوربية وتحولت إلى بلد ذات مؤسسات سياسية متطورة وصناعات حديثة وتم نقل العاصمة من " كيوتو" إلى " طوكيو" أي العاصمة الشرقية.

وتم إصدار دستور البلاد الذي نص على إقامة نظام ملكي دستوري وقامت اليابان بدراسة وتبني مقومات الحضارة الغربية الحديثة وتم نقل كل ما هو غربي دون تمييز لما يتوافق مع الشعب الياباني وما لا يتوافق وكانت الأوضاع الداخلية عرضه للتغيرات المستمرة والمتتالية واستطاعت اليابان التكيف بالسرعة الملائمة مع الغرب مع الحفاظ على هويتها وقوميتها دون الانزلاق على ما هو غير مرغوب لليابان.

وخرجت اليابان من الحرب العالمية الأولى معترفاً بها كأحد القوى العالمية الكبرى، وأصبحت اليابان من أسرع دول العالم تطوراً بالرغم من تمسكها بتقاليدها العريقة التي ترجع جذورها إلى أقدم عصور التاريخ وقد استطاعت اليابان تخطي مأساة الحرب العالمية الثانية وتجربتها

المريرة لبناء مجتمع جديد قائم على التعاون السلمي والمبادئ الديمقراطية مع التمسك بالخصائص الخاصة بالمجتمع الياباني.

استطاعت اليابان من خلال الربع الأخير من القرن العشرين أن تجعل من دفعها واحدة من أكبر الدول الصناعية في العالم بعد أن كانت مجتمع زراعي بالحد الأدنى من مستويات المعيشة بفضل الإنجازات المادية والتكنولوجية والفكرية التي حققتها.

وفي عام ١٩٤٥ اضطرت اليابان إلى قبول شروط الاستسلام التي فرضتها القوى المتحالفة بعد أن مزقتها الحرب العالمية الثانية وفي عام ١٩٥١ وقفت اليابان في سان فرانسيسكو معاهدة الصلح مع ثماني وأربعين دولة واستعادت سيادتها واستقلالها في أبريل عام ١٩٥٦ وكان ذلك دلالة على البعث الجديد لليابان

النظام السياسي لليابان

كان الدستور السابق لليابان الصادر عام ١٨٨٩ يرسخ السلطة المطلقة للإمبراطور، ولقد تم تعديل ذلك الدستور بصدور دستور عام ١٩٤٦ وهو الدستور الحالي لليابان والذي أحدث تحولاً كبيراً في الهيكل الحكومي لليابان.

وتنص المادة الأولى من الدستور على أن

- " الإمبراطور هو رمز الدولة ووحدة الشعب ، ويستمد مركزه من إرادة الشعب الذي يتمتع بسلطة مطلقة"
- كما ينص الدستور على أن البرلمان هو السلطة العليا

obeikandl.com

باعتباره الجهاز التشريعي للحكومة وأن السلطات الحكومية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، يتم الفصل بينهم

- ويمارس الإمبراطور عمله باسم الشعب كإصدار القوانين والمعاهدات ودعوة البرلمان للانعقاد ومنح النياشين بعد مشاورة وموافقة مجلس الوزراء.

وتنص المادة الثالثة من الدستور على :-

" ينبغي أخذ مشورة وموافقة مجلس الوزراء على كافة القرارات التي يصدرها الإمبراطور فيما يتعلق بأمور الدولة ، ويكن مجلس الوزراء مسئولاً عن ذلك.

وتنص المادة السابعة أن مهام الإمبراطور الأخرى هي :-

- إعلان تعديلات الدستور والقوانين وأوامر مجلس الوزراء والمعاهدات
- التصديق على تعيين الوزراء والمسئولين وإعفائهم من مناصبهم
- حل مجلس البرلمان
- دعوة البرلمان للانعقاد
- إعادة الانتخابات العامة لأعضاء البرلمان
- وليس للإمبراطور أية سلطات تتعلق بالحكم وتقتصر أعماله على الأعمال التي حددها الدستور وهي

١- تعيين رئيس الوزراء ورئيس القضاء في المحكمة العليا وقد أستبدل مجلس الأعيان بمجلس الشيوخ والذي ينتخب أعضاؤه كأعضاء

obeikandl.com

مجلس النواب.

٢- ويتمتع البرلمان بحق تكليف رئيس الوزراء والحكومة هي التي تختار كبير القضاة

٣- ويمثل مجلس الوزراء السلطة التنفيذية وهو مسئول مسئولية جماعية أمام البرلمان.

٤- والبرلمان " الدايت" أعلى سلطة في الدولة وهو المخول بسن القوانين ويتكون من البرلمان من

٥- مجلس النواب (٥١٢ مقعد) وينتخب الأعضاء لمدة ٦ سنوات مع انتخاب نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات.

الشفافية – الفساد فى اليابان

ويوضح شكل رقم (٨) التغيرات فى درجة الشفافية – الفساد منذ عام ٢٠٠١-٢٠٠٨ ومن الشكل يتضح لرتفاع درجة الشفافية –الفساد عام ٢٠٠١ حيث كان مقدارها ٧،١ ثم بدئت فى الانخفاض غير الملحوظ فى السنوات السابقة عام ٢٠٠٢ مقدارها ٧،١ وفى عام ٣٠٠٣ مقدارها ٧ درجات ووصلت الى اقل معدل لها عام ٢٠٠٤ بدرجة ٦،٩ ثم بدئت بعد ذلك فى الارتفاع ووصلت الى ٧،٣ عام ٢٠٠٥ وحتى وصلت الى اقصى معدل لها عام ٢٠٠٦ بدرجة ٧،٦ درجة ثم تناقصت الى ٦،٥ عام ٢٠٠٧ والى ٧،٣ عام ٢٠٠٨ وفى كل الاحوال فتنها تقع فى مجموعة الدول الصناعية السبع ذات الدرجة العالية من الشفافية والنزاهه

شكل رقم (8)

التغيرات فى درجة الشفافية -الفساد لليابان من عام 2001-2009

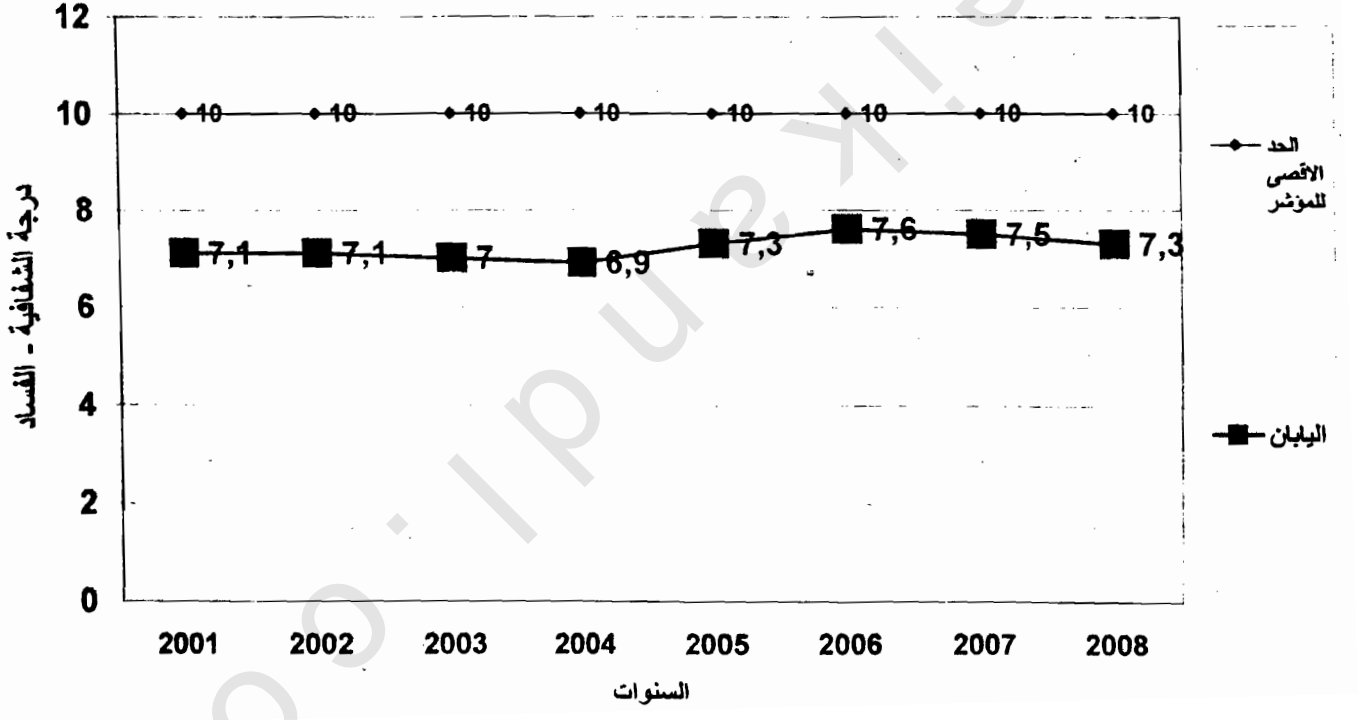

الفساد في روسيا

كانت محاولات التغير في الكتلة الشرقية تنبع من جذور تاريخية ولكن الدفعة الحقيقية للتغير كانت بتدبير الزعيم السوفيتي جورباتشوف والمصارحة " الجلاسنوست" وهذه السياسة تركت تأثيراتها على بقية دول أوربا الشرقية وأحدثت بها عملية تحول نفسي وفكري واجتماعي تفاعلت مع بعض المتغيرات الموضوعية مثل انخفاض معدلات النمو ، الركود الاقتصادي ، سيطرة البيروقراطية و الفساد ، عدم قدرة النظم الحاكمة على التكيف مع المتغيرات الدولية.

وانتهى الأمر بسقوط الاتحاد السوفيتي في نهاية عام ١٩٩١ وتفككه وانهار النظام الشيوعي وتبني دول أوربا الشرقية جميعاً للتعددية الحزبية واقتصاديات السوق الحر.

ويوضح الشكل رقم (٩) التغيرات فى درجة الفساد فى روسيا للفترة من عام ٢٠٠١ الى عام ٢٠٠٨ ويوضح الشكل انخفاض درجة الشفافية وارتفاع مستوى الفساد فى روسيا حيث كان اعلى درجة لها عام ٢٠٠٢ ومقدارها ٣ درجات وكانت اقل درجة لها عام ٢٠٠٨ وقدرها ٢،١ مما يظهر عدم قدرة روسيا على تجاوز حالة سيادة الفساد طبقا لتقارير منظمة الشفافية الدولية .

ومما سبق يظهر تساؤل هام ما هو مدى تاثر اعتبارات العمل على انهاء النظم السيوعية والاشتراكية على نتائج منظمة الشفافية الدولية ؟

شكل رقم (9)

التغيرات فى درجة مدركات الفساد فى روسيا من عام 2001-2008

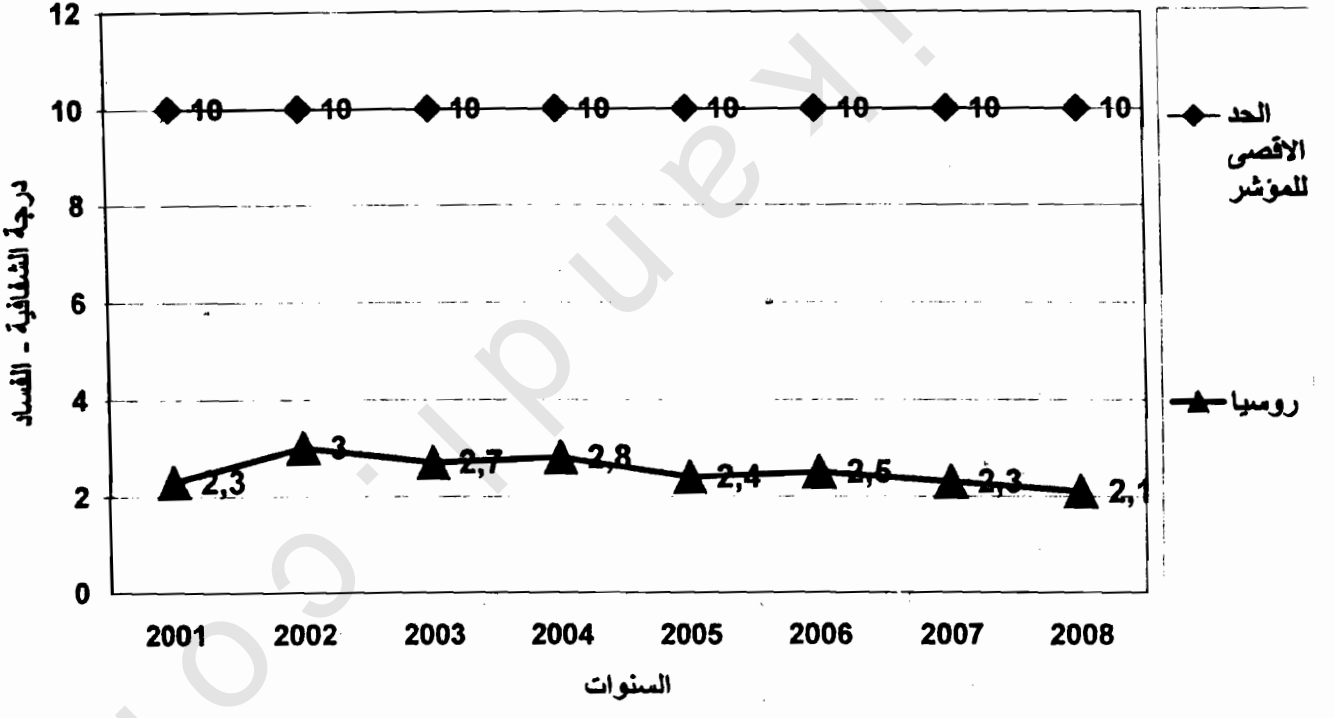

الشفافية – الفساد في إيران

ثورة إيران الإسلامية (فبراير ١٩٧٩)

كانت إيران في عهد الشاه هي القوة التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها في منطقة الخليج وفى مواجهة التسلل الشيوعي ومع سقوط إيران الشاه وبزوغ الثورة الإسلامية حدثت تغيرات هامة في منطقة الخليج وهى :

- انهيار حليف قوى للولايات المتحدة وللغرب خاصة في الشرق الأوسط وفى منطقة الخليج .
- في حالة عداء إيران ــ الثورة للغرب فإنه يتم الإضرار بالأمن الغربي في منطقة الخليج .
- قيام الثورة أفقد الغرب قاعدة هامة للتجسس على السوفيت .
- فقدان دول الخليج لمظلة أمنية هامة .
- احتمال قيام إيران بتصدير الثورة الإسلامية إلى دول الخليج والى الجمهوريات (الإسلامية) في الاتحاد السوفيتى وفى السنوات الأخيرة
- تتهم الدول الغربية والولايات المتحدة إيران بإنتاج أسلحة الدمار الشامل ، وتزعم إيران أن منشأتها النووية تقام لأغراض سليمة .
- وتهدد الولايات المتحدة وإسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية لإيران إذا لم تتوقف عن إنتاج أسلحة الدمار الشامل .

شكل رقم (10)

لتغيرات فى درجة مدركات الفساد لايران من عام 2001-2008

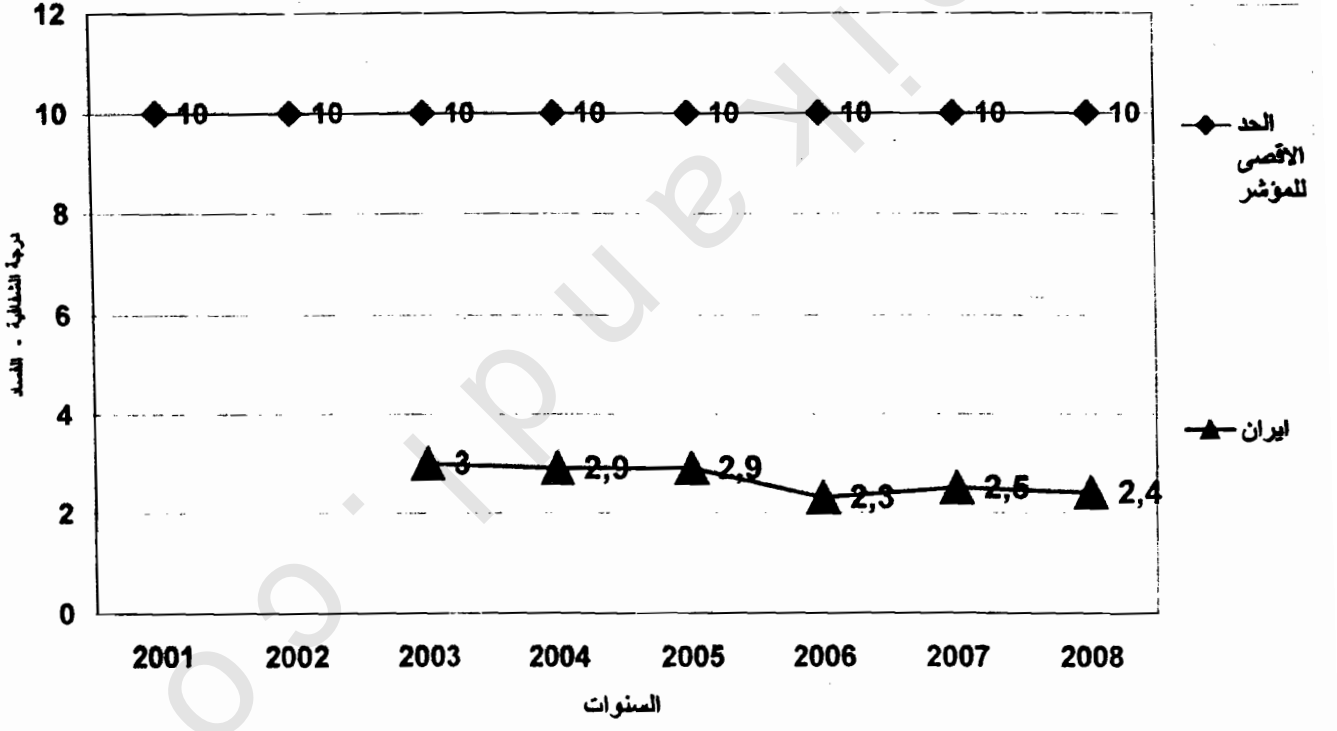

- وفى عام ٢٠٠٩ أعلن رئيس الولايات المتحدة بـــاراك أوبامـــا اتخـــاذ الدبلوماسية والتفاوض أساس لحل المشكلة الإيرانية .

الشفافية الفساد فى ايران

يوضح الشكل رقم (١٠) ان ايران غارقة فى دوامة فساد حيث كـــان اعلى معدل لها عام ٢٠٠٣ وقدره ٣ درجات ثم اتجهت للانخفاض حتى وصلت الى حدها الادنى عام ٢٠٠٨ وقدره ٢،٤ درجة وهـــذا يعنـــى استشراءالفساد بايران ويظهر السؤال ما هو مدى تأثر درجـــة الفـــساد بالاعتبارات الايدولوجية والسياسية لموقف ايران من المتغيرات الدوليـــة السابق ذكرها ؟

الفساد في العراق :

حاولت العراق في أواخر السبعينات تبنى سياسة مستقلة وتمثل ذلـــك في استنكار العراق للتدخل السوفيتى في أفغانـــستان ١٩٧٩ وقـــد خرجـــت العراق من الحرب الإيرانية بمكاسب سياسية واقتصادية وعـــسكرية يمكـــن إيجازها في الآتى :

- الاستقرار الداخلي نتيجة لانضباط حزب البعث وسيطرته على الآلـــة الإعلاميـــة الضخمة .
- العائدات الضخمة من مبيعات البترول تمكنه من البناء الاقتصادي .
- الحصول على دعم مالي ضخم من دول الخليج لمواجهة إيران مكنها من بناء قوة عسكرية واضحة .

obeikandl.com

- تأكيد زعامة صدام حسين راعى البوابة الشرقية للوطن العربي وهناك مبدأ سياسي يقول أن امتلاك القوة يغرى باستعمالها وهذا ما تحقق بالفعل بغزو العراق للكويت

- وفى ١٩٩٠/٧/١٥ أرسل وزير الخارجة العراقي رسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية يتهم فيها الكويت بسحب كميات ضخمة من حقل الرميلة العراقي تبلغ ٢٤٠٠ مليون دولار وأنها أقامت منشآت عسكرية ونفطية على أرض العراق وردت الكويت بنفي الادعاءات.
- وفى ١٩٩٠/٨/٢ أقدمت العراق على غزو الكويت واتخذت خطوات ضم الكويت وادعت العراق أن الغزو جاء لمساندة الانقلاب العسكري الذى أطاح بحكومة الكويت .
- قامت العراق باعتبار الرعايا الأجانب في العراق والكويت رهائن لإجبار أمريكا والغرب على عدم التدخل .
- توزيع رفض وتأييد الغزو من العالم العربي بنسبة ٥٠% لكل منهما ووقف النظام العربي ممثلاً في الجامعة العربية ضد الغزو العراقي .
- فوجئت العراق بهروب أمير البلاد وولى عهده وكبار رجال الدولة ولجوئهم إلى السعودية .
- لم يتوقع العراق رد الفعل الدولي المصمم على ضرب الغزو وإجبار العراق على الانسحاب .
- في ١٩٩٠/٨/٢ أصدر مجلس الأمن القرار ١٩٩٠/٦٦٠ أدان فيه الغزو وطالب القرار بالإجماع بانسحاب العراق من الكويت .
- صعدت أمريكا ومجلس الأمن العقوبات إلى العقوبات الاقتصادية والتجارية وتجميد الأرصدة والممتلكات والحصار الجوى إلى أن وصل الأمر إلى موافقة مجلس الأمن على استخدام القوة ضد العراق
- تحركت ألآت الحرب والإعلام والدبلوماسية الغربية في إطار عاصفة الصحراء بقوات أمريكية وفرنسية وبريطانية وسعودية ومصرية وسورية وكويتية ومغربية .
- في ١٩٩١/١/١٧ بدأت عاصفة الصحراء وانتهت في ١٩٩١/٢/٢٨
- تم تدمير طاقات العراق وإرجاعه عشرات السنين إلى الوراء ولم تقتصر على

تدمير الطاقة العسكرية .

- انتهى الأمر بتركيع العراق وإزالة وانتهاء أسطورة القوة العراقية .
- استطاع العراق إعادة بناء قدراته العسكرية وقوته وتم اتهامه بامتلاك أسلحة دمار شامل .
- قامت الولايات المتحدة وبريطانيا ودول حليفة أخرى بضرب العراق وتم إسقاط نظام صدام حسين وسلمت السلطة إلى حكومة عراقية بعد أن تم تدمير طاقات العراق العسكرية وحل الجيش العراقي وحزب البعث .
- استمر العراق في مرحلة من الفوضى والاضطراب أطلقت عليها الولايات المتحدة الفوضى الخلاقة .
- في عام ٢٠٠٩ أعلن الرئيس الأمريكي براك أوبانا أخطاء الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأعلن انسحاب القوات الأمريكية من العراق .

الشفافية – الفساد فى العراق

يوضح الشكل رقم (١١) الانخفاض الشديد فى درجة الشفافية – الفساد فى العراق حيث كانت درجة الفساد فى عام ٢٠٠٣ مقدارة ٢،٢ درجة ثم استمر الانخفاض فى درجة الفساد حتى وصل الى ١،٣ عام ٢٠٠٨ وهذا يمثل عدم قدرة الحكومة الحالية على كبح جماح الفساد الذى يستمر فى التزايد

والسؤال المطروح هل كان للاعتبارات الايدلوجية والسياسية الخاصة بتبرير الحرب على العراق وتدمير عناصر القوة لديه اثرا على درجات الفساد التى تظهرها تقارير المنظمة الدولية للشفافية ؟

شكل رقم (11)

التغيرات فى درجة الشفافية - الفساد فى العراق للفترة من 2003-2008

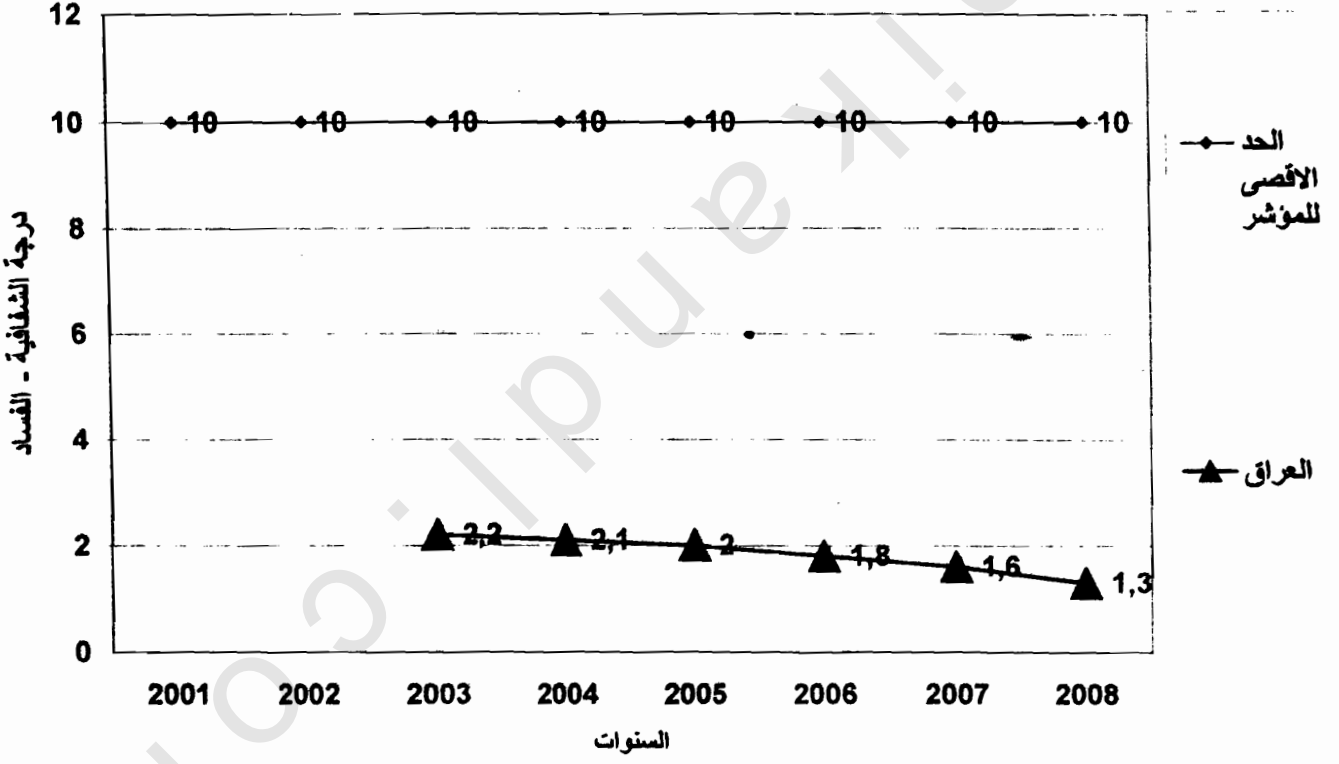

تحليل لعلاقة الحالة الاقتصادية بمؤشر الفساد :

أن التحليل المتعمق لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية وعلاقته بالحالة الاقتصادية للدول من حيث الدخل القومي والدخل الفردي وقيمة الصادرات والواردات توضح لنا علاقة تبادلية بين الحالة الاقتصادية وبين درجة مدركات الفساد .

ويوضح الجدول التالي الحالة الاقتصادية لبعض الدول ودرجة مدركات الفساد .

الحالة الاقتصادية ودرجة مدركات الفساد لمجموعتين

من الدول لعام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٨

جدول رقم (١٠)

بيان	البلاد الغنية – الصناعية			البلاد الاقل ثراء		
	فرنسا	بريطانيا	أسبانيا	البانيا	رومانيا	كرواتيا
الإنتاج	١٥٤٨٢٠٠	١١٣٥٠٠٠	٥٨٦٢٠٠	٢١٥٦٩	٣٣٤٨٨	١٨٨٠٠
الدخل الفردي	٢٠٥١٠	١٨٤٩٤	١٤٧٨٩	٢٧٨٨	٤٣٦٠	٣٩٦٠
الواردات	٢٧٥٧٦٩	٢٧٥٠٧٩	١٢١٧٨٤	٩٣٥	٩٢٥٦	٧٧٨٨
الصادرات	٢٨٩٤١٦	٢٧٠٧٤٦	١٠١٩٩٣	٢٧٠	٧٥١٦	٤٥١٢
الفساد عام ٢٠٠٥	٧,٥	٨,٦	٧	٢,٤	٣	٣,٤
الفساد عام ٢٠٠٨	٦,٩	٧,٧	٦,٥	٢,٦	٣,١	٣,٤

المصدر : تقارير منظمة الشفافية الدولية ٢_ تقرير حالة العالم

ويوضح الشكل رقم (١٢) الفرق في درجة مدركات الفساد بين الدول المتقدمة (الغنية) والأقل تقدماً (الفقيرة) .

ومن الجدول السابق يتضح أن هناك فرق واضح بدون حاجة إلى تحليلات إحصائية بين مجموعة الدول ذات الإنتاج القومي والدخل الفردي المرتفع وبين إدراك الشفافية ــ الفساد ومنه يتبين أنه كلما كان الدخل الفردي والإنفاق على الاستهلاك أعلى كلما تزايد إدراك الأفراد لوجود الشفافية والنزاهة (كما هو في حالة فرنسا وبريطانيا وأسبانيا)

وكلما انخفض الإنتاج القومي والدخل الفردي كلما انعكس ذلك على ارتفاع إدراك وجود الفساد أو انخفاض إدراك وجود الشفافية والنزاهة (كما في حالة دول البانيا ورومانيا وكرواتيا.

ومن هنا يتضح العلاقة الجدلية بين النمو الاقتصادي أو الحالة الاقتصادية وبين درجة مدركات الفساد وينتقى التساؤل الخاص بتلك التقارير والمقياس وهو

هل الفساد يؤدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي ؟

أم أن ضعف الحالة الاقتصادية يؤدى إلى تضخيم مدركات الأفراد عن الفساد السائد .

أن افتراض أن درجة مدركات الفساد تتأثر بالحالة الاقتصادية يتوافق مع افتراضات ومبادئ العلوم السلوكية والسلوك الإنساني حيث

يؤدى انخفاض الدخل الفردي إلى تزايد وتضخم إدراك الأفراد للفساد ، الأمر الذى يجعلنا نتشكك في أن درجة مدركات الفساد هي تعبير حقيقي عن سيادة ظاهرة الفساد طبقاً لما أسفرت عليه نتائج منظمة الشفافية الدولية .

وأن النتائج الظاهرة من الجدول السابق توضح علاقة الارتباط بين الدخل القومي والدخل الفردي ودرجة إدراك الفساد إلا أننا لا نرغب أبداً في إجراء تحليلاً إحصائية متعمقة أو متقدمة لإثبات ذلك العلاقة بسبب التشكك في مقياس الفساد باعتباره مقياس علمي يمكن الاعتماد عليه في أي دراسة إحصائية لعدم سلامة منهجية القياس وتأثره باعتبارات أيديولوجية وسياسية من قبل المنظمات التي تقوم بتقديم تقريرها عن درجة الفساد .

شكل رقم (12)

مقارنة التغيرات فى درجة الفساد فى دول اروبا اللاتينية وبريطانيا ودول البلقان فى الفترة من 2001-2008

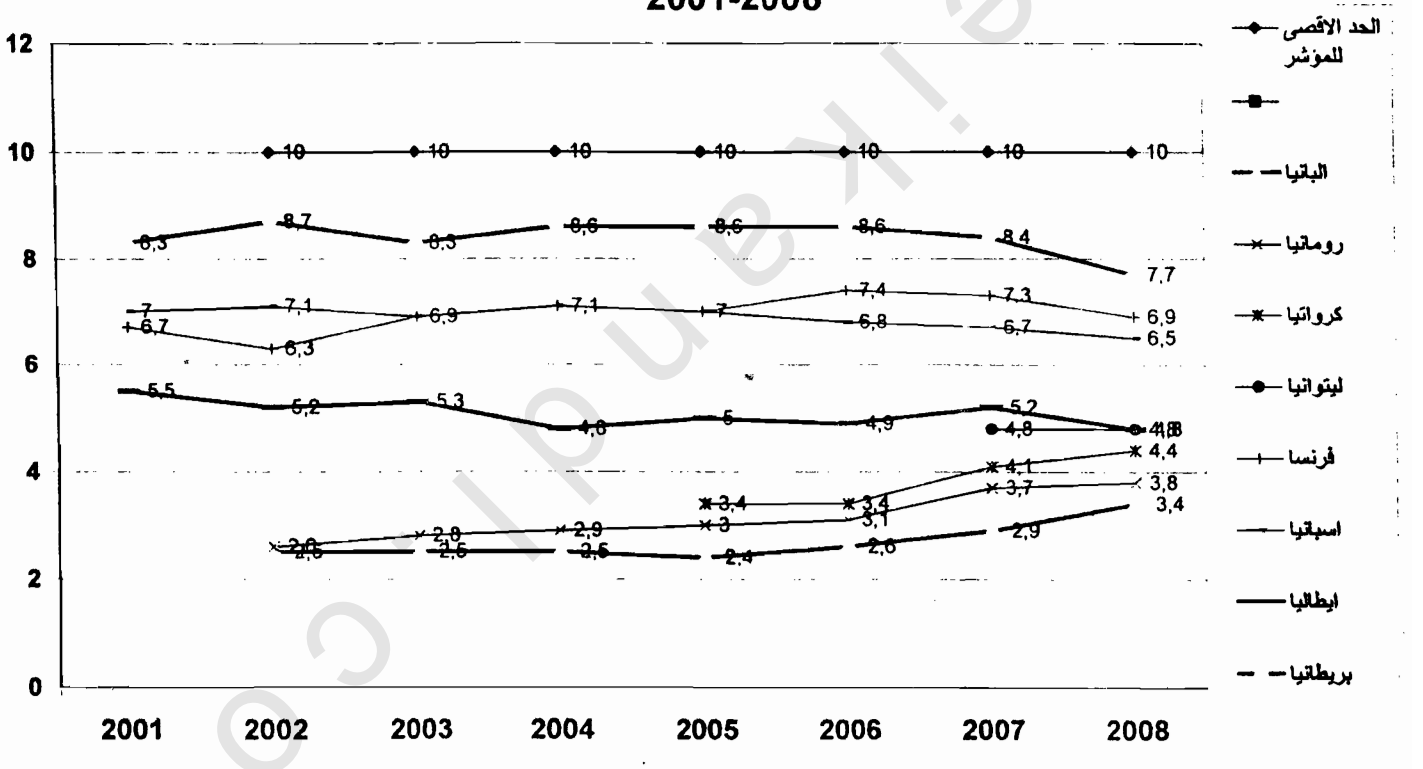

تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩[19]

صدر التقرير في ٢٠٠٩/١١/٦ في لندن .

وكانت نتائج التقرير كالآتي :كانت العشرة دول الاكثر شفافية ونزاهه والاقل فساد هى[20]

حصلت كل من نيوزيلندا والدنمارك وسنغافورة والسويد وسويسرا و فنلندا نيذرلاندس واستراليا وكندا وايسلندا على درجات اعلى من ٨،٧ درجة

احتلت نيوزيلاندا ٩،٤ والدنمارك ٩،٣سنغافورة ٩،٢ والسويد٩،٢وسويسرا ٩ المراتب الاولى من المؤشر بدرجة تزيد عن ٩ درجات وحققت المراتب الخمسة اللاولى اعلى من ٩ درجة من عشرة درجات ، بينما كانت فيلندا ٨،٩ ونيذرلاندس ٨،٩ واستراليا ٨،٧

أوضح التقرير أن الصومال اشد الدول فساداً ، فقد حصلت على ١،١ثم افغانستان ١،٣ ثم ميانمار ١١،٤ ، بينما تقاسمت السودان والعراق المركز الرابع كأسوأ الدول فساداً .

وبالنسبة لدول القوى الكبرى ..

---

[19] صدر تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩ بعد انتهاء التحليلات الخاصة بتقارير الفساد ، لذلك تم عرض هذا التقرير بعد التحليلات منفصلا عن تقارير المنظمة السابق عرضها ولم يحتوى التقرير الجديد اى تغيرات دراماتكية تؤثر على نتائج التحليلات السابقة

[20] نتيجة المؤشر تتعلق بتصورات وجود درجة الفساد كما يراها رجال الاعمال والباحثون وتتراوح بين ١٠ (نظيف جدا) و٠ (فاسد جدا)

obeikandl.com

فقد جاءت ألمانيا في المركز (١٤) ، واليابان (١٧) ، وبريطانيا (١٧) وفرنسا (٢٤) ، والولايات المتحدة (١٧) ، ، بينما كل من الصين احتلت المركز (٧٩) وروسيا (١٤٦) .

العلاقة بين الفقر والفساد في تقرير ٢٠٠٩:

سجلت جميع الدول ذات الدخل المنخفض وواغلب الدول الأفريقية نقاط دون الخمس نقاط الأمر الذى يدل على أنها تواجه مستويات عالية في الفساد الداخلي

أشار مؤشر مدركات الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩ إلى أن الفرق بالنسبة لإدراك ظاهرة الفساد بين الدول الفقيرة والغنية ما يزال كبيراً كما كان عليه من قبل ويجب على الدول المتطورة والنامية تحمل المسئولية للحد من الفساد .

وأوضح المؤشر أن هناك علاقة قوية وواضحة بين الفساد والفقر في نتائج المؤشر لعام ٢٠٠٩ ، حيث أن ٧٥ دولة من اجمالى ١٨٠ دولة تمثل ٤٢ % تقريبا من الدول حصلت على نتيجة أقل من ثلاث نقاط ، وجميع هذه الدول منخفضة الدخل كما وصفها البنك الدولي .

بينما كانت أكثر عشرة دول في الشفافية والنزاهة طبقاً لجدول مدركات الفساد هي :

نيوزيلاند ٩،٤ – والدنمرك ٩,٣ ـــ سنغافورة ٩،٢ – السويد ٩،٢ سويسرا ٩،٠ – فنندا ٨،٩ـــ ٩،٤ – النذرلاند ٨،٩ـــ استراليا ٨،٧

ذلك فإن هناك دول قد حدث لها تدهور في مؤشر الفساد منها افغانستان من (١,٥) الى (١,٣) والبحرين من (٥,٤) الى (٥,١) وايطاليا من (٤,٨) الى (٤,٤) وتركيا من (٤,٦) الى (٤,٤) وكرواتيا من (٤,٤) الى (٤,١) وتونس من (٤,٤) الى (٤,٢) والكويت من (٤,٣) الى (٤,١) والجزائر من (٣,٢) الى (٢,٨) ولبنان من (٣) الى (٢,٥) ونيجيريا من (٢,٧) الى (٢,٥) وايران من (٢,٣)الى (١,٨)

وتنحصر الدول التي أحرزت نتائج أفضل هذه السنة في دول مثل قطر (٧) حيث كانت عند ترتيب ٢٨ واصبحت عند ترتيب ٢٢ والمملكة العربية السعودية (٤,٣) وكانت عند ترتيب ٨٠ اصبحت فى الترتيب٦٣ والعراق (١,٥) والتى كانت فى الترتيب ١٧٨ واصبحت فى الترتيب ١٧٦

كما استطاعت عدد من الدول الفقيرة احتواء نسبة الفساد لتحوز نتيجة أفضل في مؤشر مدركات الفساد .

تحليل لنتائج عام ٢٠٠٩م :

احتوى المؤشر على ١٨٠ بلداً (وهو نفس عدد الدول التي احتواها مؤشر عام ٢٠٠٨ ومؤشر ٢٠٠٧) .

كما تحتل الصومال المرتبة الأخيرة (١,١) ويتقدمها بشكل طفيف كل من افغانستان ١،٣ وميانمار (١,٤) ووالسودان والعراق (١،٥)

تقرير مؤشر الفساد لعام ٢٠٠٩م وتزايد معلات الفساد

كشف تقرير الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية عن استمرار تفاقم معدلات الفساد العالية في الدول ذات الدخل المنخفض إلى حد

كبير وعلى خلفية تواصل فضائح الشركات في الدول الغنية التي تراجع مؤشر الفساد فيها .

مؤشر مدركات الفساد لدول الوطن العربي لعام ٢٠٠٩م :

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتسم بالحقائق الآتية بشأن الفساد :

- يوجد ١١ دولة أحرزت أقل من ٥ علامات على المؤشر مما يشير إلى مشكلة فساد كبيرة في دول الوطن العربي.
- يوجد ٥ دول فقط أحرزت ما يزيد عن ٥ علامات هي (قطر ٦,٥ ــ الإمارات العربية المتحدة ٥,٩ ــ عمان ٥,٥ ــ البحرين ٥,٤ ــ الأردن ٥,١) .

وما يزال التقرير أن مواجهة الفساد ضرورة حتمية باعتباره العقبة الأساسية أمام التنمية بدأ من المغرب ومروراً بمصر ولبنان والكويت واليمن وحتى فلسطين .

ويظهر مؤشر الفساد لعام ٢٠٠٩م مستويات أقل من الفساد في قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق.

فقد احتلت قطر (٧) المركز الأول عربياً كأكثر الدول العربية نزاهة ، و جاءت في الترتيب (٢٢) على المستوى العالمي وتلتها الامارات العربية المتحدة (٦،٥) عند الترتيب ٣٠ عالمياً ثم عمان (٥,٥) عند الترتيب (٣٩) ثم البحرين (٥,١) عند الترتيب (٤٦) والاردن (٥) عند الترتيب (٤٩) واتت السعودية (٤,٣) في المركز الثالث والستين

عالمياً .

وجاء ترتيب الدول العربية على الصعيد العالمي في قائمـــة ٢٠٠٩ كالتالي [٢١]:

قطر (٢٢) ، الإمارات (٣٠) ، ، عمان (٣٩) ، البحـــرين (٤٦) الأردن (٤٩) ،السعودية (٦٣) تونس (٦٥) ، الكويت (٦٦) ، المغرب (٨٩) الجزائر (١١١) ، سوريا (١٢٦) ، لبنان (١٣٠) ، ليبيا (١٣٠) اليمن (١٥٤) ، العراق (١٧٦)السودان (١٧٦) .

ولم يتضح بعد إذا ما كان التحسين في دول الخليج الغنيـــة بـــالنفط والغاز ناتج عن :

١- التزايد المستمر فى ارادة دول الخليج لمكافحة الفساد .

٢- تأثير الفوائض الكبيرة التي تغذى التنمية الاقتصادية علـــى ادراك تواجـــد الفساد .

وفى قطر تناقص عدد المسئولون التنفيذيون الذين يتورطـــون فـــي قضايا فساد بالإضافة إلى تعزيز دائرة المراجعة المالية .

---

[21] يمكن ترتيب البلد من اعداد سلم المؤشر ولكن رقم نتيجة البلد اهم كثيرا فى الدلالة على مستوى الفساد المدرك اما ترتيب الدولة فقد يتغير لمجرد دخول دول جديدة او خروج دول اخرى

أما الأردن فإنها أظهرت رغبة واسعة في معالجة الفساد والذي أثـر على مؤشرها من ٤,٧ عام ٢٠٠٧ إلى ٥,١ عام ٢٠٠٨ .ثم تراجع طفيـف عام ٢٠٠٩ ليصل الى ٥ درجات

أما العراق فإنها ما زالت تعانى من عدم سيادة القانون وعدم منـع الفساد وضعف المؤسسات الوطنية . وبالاستمرار فـى تحـسين الاوضـاع الداخلية ارتفع المؤشر لكى يصل الى ١,٥ وبترتيب قـدرة ١٧٦ مـن ١٨٠ دولة

تراجع مؤشر الفساد في الدول الغنية عام ٢٠٠٩م :

أشار التقرير إلى تراجع مكانة دول غنية على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٩ مثل ايطاليا التى انخفضت من (٤,٨) الى (٤,٤) والترتيـب من ٥٥ الى (٦٣) واسبانيا التـى انخفـضت مـن (٦,٥) الـى (٦,١) والترتيب من (٢٨) الى (٣٢) وبلجيكا التى تراجعت مـن (٧,٣) الـى (٧,١) والترتيب من ١٨ الى (٢١) والنمـسا مـن (٨,١) الـى (٧,٩) والترتيب من ١٢ الى (١٦) .

وعدم قدرة دول اخرى على التحسن فى درجة الفساد مثل فرنـسا وكندا والمانيا ورومانيا والصين .

وهذا يعنى تعرض قوة آليات الرقابة للخطر في الدول الأكثر ثراء ، كما أن تلك الدول تتسم بمستويات متفاوتة من تنفيذ القوانين مما يثير القلـق ويحتاج الأمر إلى نظام أكثر صرامة لمعالجة الفساد.

الفساد والدول الفقيرة وعدم الاستقرار السياسى في تقرير عام ٢٠٠٩ :

أشار مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٩ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية إلى الارتباط والصلة بين الفقر وفشل المؤسسات الرقابيـــة وذلـــك بـــاحتواء المؤشر على البلدان التي تظهر أعلى مستويات الفساد وهى (الصومال ١,١، افغانستان ١,٣ ، مينمار ١,٤ السودان ١,٥ العراق ١,٥) .

وأشار مؤشر مدركات الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩إلى أن الفرق بالنسبة لإدراك ظاهرة الفساد بين الدول الفقيرة والغنية مـــا يـــزال كبيراً كما مضى عليه الحال سابقاً فى كل التقارير السابقة

باروميتر الفساد العالمى

كذلك تضمن التقريرالسنوى لعام ٢٠٠٩ الـــذى عرضـــته منظمـــة الشفافية الدولية اهم النتائج المستندة الى استبيانات للرأى العام حول الفـــساد وكذلك تجارب التعامل مع الرشوة فى كل انحاء العالم كذلك يقـــيم الـــى اى درجة يدرك الرأى العام المنظمات التى تقدم خدمات عامة على انها فاســـدة واتجاهاتهم نحو مصداقية حكوماتهم فى مكافحة الفساد ودرجة استعداد الدولة والجماهير لتشجيع النزاهة والشفافية .

ويتكامل باروميتر الفساد مع وجهات نظر خبراء الشفافية الدوليـــة حول القساد فى منظمات القطاع العام المعروف بمؤشر مـــدركات القـــساد وتقرير خبراء الشفافية الدولية حول وجهات نظر كبار المديرين التنفيـــذيين المعروف بمؤشر دافعى الرشوة

شارك فى استطلاعات الرأى لباروميتر الفـــساد العـــالمى ٧٣١٣٢

فردا فى ٦٩ دولة فى الفترة ما بين اكتوبر ٢٠٠٨ الى فبراير ٢٠٠٩ وكان اهم التوصيات ما يلى :-

الفساد فى القطاع الخاص الذى يشكل مصدر قلق للرأى العام

١ - ينظر نصف الذين جرى استفتاؤهم الى القطاع الخاص على انه فاسد

٢ - عبر الرأى العام عن قلقة بسبب دور القطاع الخاص فى صناعة القرار فى بلادهم

٣ - يعتقد نصف المستجوبين ان الرشوة تستخدم فى صياغة السياسات لصالح الشركات ووجهة النظر هذه سائدة فى الدول حديثة الاستقلال وهى اقل فى البلاد العربية

٤ - عبر نصف عدد المستفتين عن استعدادهم لدعم الشركات غير الفاسدةينظر الى منظمات الخدمة المدنية والاحزاب السياسية على انها الاكثر فسادا فى العالم

٥ - عبر معظم المستفتين عن ان الاخزاب السياسية هى الاكثر فسادا من بين المؤسسات الوطنية ويليها منظمات الخدمة العامة

٦ - ترى الغالبية فى ١٣ دولةان القطاع الخاص هو الاكثر فسادا بينما يرى الغالبية فى ١١ دولة ان القضاء هو الاكثر فسادا

ثالثا : الرشاوى الصغيرة فى تزايد واكثرها المقدمة لرجال الشرطة

١- اظهر الاستقصاء ان اكثر الدول شيوعا للرشوة هى

obeikandl.com

ارمينيا وأذبريجان وكمبوديا والكاميرون والعراق وسيرليون وأو غندا

٢- قرر ١٠% من المشاركين فى الاستفتاء انهم دفعوا رشاوى خلال عام بنفس المستوى لعام ٢٠٠٥

٣- قرر ٤٠% منهم انهم دفعوا حوالى ١٠% من دخلهم السنوى خلال العام السابق

٤- الرشاوى الصغيرة هى السائدة فى المنطقة العربية (الشرق الاوسط وشمال افريقيا) والدول حديثة الاستقلال

٥- الشرطة اكثر متلقى للرشاوى الصغيرة على المستوى العالمى ولكنها تنخفض فى بعض المناطق وتحدث فى الحلقات الموصلة للقضاء

٦- منخفضى الدخل هم الاكثر عرضة لدفع الرشوة من مرتفعى الدخل فى تعاملهم مع الشرطة والحلقات الموصلة للقضاء والخدمات التعليمية ومسئولى الاراضى

رابعا : انعدام القدرة للحديث عن الفساد

- قرر ٧٥% ممن دفعوا رشاوى انهم لم يتقدموا بشكاوى رسمية
- لا يميل الناس الى تقديم شكاوى حول الرشوة من خلال القنوات الرسمية

- يرى ٥٠% ممن دفعوا رشاوى وجرى استفتائهم عدم فاعلية آليات مكافحة الرشوة

- ان نمط التفكير السائد فى غالبية الدول هو ان اجراءات الحكومات لمكافحة الفساد غير فاعلة

- يرى ٣١%,من المستفتين ان جهود حكوماتهم لمكافحة الفساد فعالة بينما يرى ٥٦% منهم انها غير فعالة

- لم تسجل تغيرات مهمة فى نظرة الناس لجهود مكافحة الفساد فى عام ٢٠٠٩ عن الاعوام السابقة

obeikandl.com

تقييم مؤشر منظمة الشفافية الدولية :

- أن المنظمة غير الحكومية التي تقوم على المنح من عدد من الدول الغنية والصناعية ذات التوجهات المعينة والمصالح المعينة يمكن أن تستخدم من المنظمة اليه لتحقيق تطلعاتها وأهدافها وبالتالي يمكن أن تكون مصداقية هذه المنظمة محل جدل واسع من حيث مدى قدرتها على استمرارية المصداقية .
- أن مقياس منظمة الشفافية الدولية يتسم بعدم الشفافية والنزاهة حيث أن المقياس لم تنشر تفاصيله وعناصر القياس به ويعتمد على التقدير الشخصي لمنظمات معينة يتم ذكرها دون نشر الالية المستخدمة في القياس . وتقول المنظمة ان المنظمة حصلت مجانا على المعلومات المستعملة فى المؤشر وان بعض المصادر لا تسمح بالكشف عن البيانات التى تساهم بها . بينما مصادر اخرى بياناتها متاحة للجمهور
- أن تأخذ دورات العالم الثالث في إيجاد منظمة قوية للشفافية الدولية تقدم لنا مؤشرات قوية عن الفساد في العالم تمكن من المقارنة بين المؤشرات ومدى التوافق في القيمة والرؤية لكل البلدان مما يمكن من قبول الاعتراف بنتائج تلك المؤشرات .
- أن مؤشرات الفساد المنشورة تمكن بعض الدول من التأثير على الشئون الداخلية للدول الأخرى وإثارة جو من عدم الاستقرار الداخلي وتعمل على تقويض شرعية السلطة بها هذه الأمور التي

يمكن أن تشكل الية للضغط على تلك الدول للسير في الاتجاه المرغوب من الدول الأخرى ذات التأثير على منظمة الشفافية الدولية .

- يجب أن تكون المنظمة التي تنشر مؤشرات عن الفساد الدولي هيئات محايدة أي أن تكون تحت إشراف الأمم المتحدة وتمول من ميزانية الأمم المتحدة وليس من المنح التي تقدمها الدول ذات المصالح .

سلبيات مقاييس الفساد :

تستند مؤشرات الفساد في الغالب إلى إجابات على استبيانات معيارية يضعها خبراء استشاريون في عدد من البلاد ، وبالتالي فإن ذلك المقياس يتسم بالذاتية وليس الموضوعية . وتقول المنظمة " ان الخبرة المنعكسة من نتائج المؤشر على ادراك رجال الاعمال ومحللو الدول لممارسات الفساد فى كل الدول الصناعية والعالم النامى وتستخدم استقصاءات المؤشر نوعين من العينات سواء للمقيمين بالدولة محل التقييم او لغير المقيمين

العيب الثانى في مؤشرات الفساد المتاحة في الوقت الحالي هي العمومية حيث أنها لا تفرق بين الفساد الكبير مثل الإتاوات التي تدفع لوزراء الدفاع مقابل شراء أسلحة تقدر بالمليارات وبين الفساد الصغير والمتمثل في فساد المستويات المنخفضة مثل فساد موظف صغير يتقاضى رشوة صغيرة جداً مقابل تعجيل إصدار شهادة ميلاد طفل .

كما أن هذه المؤشرات لا تفرق بين الفساد الذى يترتب عليه

تحقيق منفعة وبين الفساد الذى لا يتحقق منه منفعة والفرق بين النوعين كبير ، فهناك فرق بين رشوة يحصل عليها موظف بسيط وذلك لتعجيل استخراج نموذج معين مثل رخصة قيادة أو شهادة ميلاد وبين رشوة تدفع بدون توضيح لسببها والدفع لا يترتب عليه تقديم أي منفعة مثل المدفوعات التي تحصل من سائقي الشاحنات عند مرورها على نقاط المرور . وتقول المنظمة فى تقاريرها ان مصادرها لا تميز بين الفساد الادارى والفساد السياسى او بين الفساد الكبير والفساد الصغير

أن الفساد ضرراً ، إلا أن مقاييس الفساد لا توفر لنا أي معلومات عن نوعية الفساد السائد .

- أن السلبيات السابقة في مقياس الفساد السائد يجعل تقبل الارتباطات بين الفساد وغيره من المتغيرات الاقتصادية تؤخذ بحذر كبير ولا يمكن الاعتماد عليها في بناء علاقات اقتصادية ثابتة ومؤكدة .
- ان المؤشر لا يقيم مستويات الفساد بناء على الخبرة العملية التجريبية كامقارنة بين عدد الدعاوى او القضايا المعروضة على المحاكم بين بلد واخر ، وان المقياس يعتمد على المدركات وترى المنظمة ان الاسلوب الوحيد لجمع المعلومات بغرض المقارنة هو البناء على خبرة ورؤية اولئك الاكثر تصادما بشكل مباشر مع واقع الفساد فى دولة ما وكذلك ترى المنظمة ان الاعتماد على الخبرة العملية التجريبية لا يدل على مستويات الفساد الحقيقية بل على نوعية المدعين العامين وصفاتهم

الخلاصة واستنتاجات

بعد استعراض وتحليل تقارير منظمة الشفافية الدولية يتضح انه لا يمكن قبول تلك النتائج والمؤشرات للأسباب الأتية :-

١- ان هذه المؤشرات هى محاولة لتأثير على تكوين مدركات واتجاهات كل الشعوب بأن الدول الاسلامية ذات درجة اقل من الشفافية مثل افغانستان واندونسيا وايران ومرورا ببعض الدول العربية وتركيا ويبدو ان ذلك جزء من الحرب ضد الارهاب الذى تتبناه امريكا والدول الغربية والذى يوصم اغلب الشعوب الغربية والامريكية بوجود اتجاهات ومدركات معادية للدول الاسلامية بعد احداث الحادى عشر من سبتمبر

٢ – انه لا يمكن للعرب والمسلمين ان تكون السعودية مهد الديانة الاسلامية ومولد نبى الاسلام والتى يجلها ويقدسها كل المسلمين والتى يتجهون اليها لاداء المناسك الدينية أقل فى الشفافية والنزاهة من دول غربية ينتشر فيها الفساد السياسى والادارى والاخلاقى مثل ايطاليا واسبانيا والمانيا واسرائيل وغيرهم ، ولا يمكن القول ان الدول الاسلامية التى تدين بالاسلام الذى يحارب الفساد بجميع صورة واشكالة ويجعل له اقصى عقوبة فى الدنيا والاخرة ، ويدين الرشوة بكل انواعها ويجعل لها اقصى عقوبة هى الاكثر فسادا من من دول بلا تشريع دينى أو بلا اديان سماوية . ان ذلك جزء من حملة منظمة لتكوين اتجاهات ومدركات سلبية وضد الدول الاسلامية

٣- ان نتائج تقارير المنظمة تحاول ان تصف كل دول المواجهة مع اسرائيل وبالذات الدول المحورية وذات الثقل وكل الدول المعادية لها بأنها الاكثر فسادا من اسرائيل كمحاولة منها لاضعاف قوة تلك الدول فى المواجهة ومحاولة اضعاف استقرارها السياسى الداخلى بخفض نزاهة وشفافية الدولة . مما يؤثر على إضعاف او انعدام مصداقية تلك المؤشرات التى تصدرها المنظمة

٤- ان تلك المؤشرات تصف كل الدول المضادة للرأسمالية الغربية بأنها الاكثر فسادا مثل روسيا والصين مما يؤكد تأثر تلك المؤشرات باعتبارات أيدلوجية وسياسية مما يضعف مصداقيتها . . ومن العرض السابق يتضح انه لا يمكن اخذ نتائج تلك التقارير والمؤشرات باعتبارها لها مصداقية عالية وانها بنيت على اسس علمية كما انها لا يجب ان تؤثر على اتجاهات العرب والمسلمين نحو دولهم